

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحان الذي مدّ الظل وهو لا يحصى وليس كمثله شئ وقد
 بكمل واستوى يدع الاجرام العاليات فادبرها فاعلم
 وانما بها بالنيرات فجاءت منها العشية والصبح وخلق
 الاسطوانات الساعات فاودع فيها حقايق القوى ثم
 ركبها مع منادتها تركيبات انتظام فخلق فراح سوا
 فغادرت اجرامهم واشجارهم فصاروا غطي ونباتات
 طعم وحيوانات عجم فخلقوا ناسا والى الذي فخلق له
 هذا المثل الاعلى وهذا الشأن الالهى فحمدك حمدا
 لا يحصى يوافى بطولك الاقصى ويكافى بفضلك الا
 ونستعينك فى كل ام متبغى وفيما قصدنا اليك ال
 ربنا انت المقصود بكل قصيد وانت المذکور بكل ذكرى
 الصلوة والسلام على من بلغ الدرجة القصوى من القاد

الحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على من
 بلغ الدرجة القصوى من القاد

الزلقى فاوحى اليه ربه ما اوحى فجاوبه بعد اوفى ومثال
 فائق بالدين الهدى والصلوة الشوى والملة الوسطى
 والطريق المثل الذى وسيلتك تتبغى وشفاعته ترجى ومن
 لم يوفى كفى به عنه فقد غوى ويصلى نار اذا نطق وهو
 المحتجى قد المصطفى او على آله اهل التقوى واصحابه
 النبوي ما تميز اليمى من اليسر اما بعد فيقول المحمدي
 قدس فيك في جنة الدارين بحب الله بن عبد الشكور
 ابرادى تبهارى ان مسئلة الزنى لا تجزى ويركب الجسم
 منه قد ضلت فيها افهام الخول ضللا بعيدا نزلت فيها
 اقدام العقول والاسند يد الفهم يتفوهون بما لا يتفقون
 ويتكلمون بما لا يتفعلون فيقولون ان الله حي كل
 محرك فقد تفككت وفرقة اخرى لا يعرفون الحي من اللى لا
 يعرفون الرشيد من الغي فيجتنبون عن الدين بلخيائهم
 الطفره واما الذين بذلوا الجهد بقطرة من ماء انعد الجهم
 بانفصال القطرة فبا عجايب اذق مسلكها وما اشق مدركها
 واذا تزلزلت فيهان ظر تنطع منيبا اله تعالى انا به تحشع فقت
 تحقيقات لا ثقة خذ عنها زبر السالفين والاهت فبقات
 لا يوجد في اسفار اللاحقين فاوردتها في هذه السال
 المسماة بالجوهر المفرد ليشع الطالبين واسأل الله تعالى ان
 ينفعهم وتذكره الغابرين وها انا اسرع في المرام مشوكلا
 العلامه فاقول الجوهر المفرد والجوهر الذى لا يحصى

الحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على من
 بلغ الدرجة القصوى من القاد

الحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على من
 بلغ الدرجة القصوى من القاد

ووضع في الاشياء العسية لا يقبل القسمة
 لا قسمية في المعنى او كسرية ولا قسمية في حقيقة
 او عقلية ولا وديين جنب انفصال في الخارج مجاز في الحقيقة
 واما الاختلاف بعرضين قاهرين كالسواء والبياض في
 او غير قاهرين كما استبين او محاذين في ذهب بعض
 يوجب انفصالا في الخارج لان عمل السواء يوجب
 المحل البياض في الخارج وكذلك في الاستبين في الحقيقة
 يستبين ظاهر كلام الشيخ حيث قال في الشفاء القسمة اما
 الانفصال واما العرض فيميز محلولة من العرض اما عرض
 مضاف كالبياض او عرض مضاف كالحاذاة والمواداة او
 التوهم والفرق انتهى والحق انه لا يوجب انفصالا في
 لان الجسم اذا لم يتصل به احدا ونفسه ترفع ضوئها
 بعينه او لا فانه جسم احدها فانما يعبر بالضرورة فانه
 يصير بذلك جرم من منفصلا احدهما عن الآخر في الخارج
 حتى اذا ارادنا ان لا يفرق بين الوجود الاول في
 متصلا واحدا ولو كان كذلك لكانت المسافة بينهما
 غير متناهية في الخارج بحسب محاذاة المتعلقين
 فيكون متصلا في نفسها واحدة في ذاتها عند ان لا
 اقول وايضا لو كان كذلك لحققت الواحدية والكتلة
 في غير مختلفات طرفاها بالبياض والسواء في حقيقة
 الخارج وكل قسم منها مختلف طرفاها ايها

في الاشياء العسية لا يقبل القسمة
 لا قسمية في المعنى او كسرية ولا قسمية في حقيقة
 او عقلية ولا وديين جنب انفصال في الخارج مجاز في الحقيقة
 واما الاختلاف بعرضين قاهرين كالسواء والبياض في
 او غير قاهرين كما استبين او محاذين في ذهب بعض
 يوجب انفصالا في الخارج لان عمل السواء يوجب
 المحل البياض في الخارج وكذلك في الاستبين في الحقيقة
 يستبين ظاهر كلام الشيخ حيث قال في الشفاء القسمة اما
 الانفصال واما العرض فيميز محلولة من العرض اما عرض
 مضاف كالبياض او عرض مضاف كالحاذاة والمواداة او
 التوهم والفرق انتهى والحق انه لا يوجب انفصالا في
 لان الجسم اذا لم يتصل به احدا ونفسه ترفع ضوئها
 بعينه او لا فانه جسم احدها فانما يعبر بالضرورة فانه
 يصير بذلك جرم من منفصلا احدهما عن الآخر في الخارج
 حتى اذا ارادنا ان لا يفرق بين الوجود الاول في
 متصلا واحدا ولو كان كذلك لكانت المسافة بينهما
 غير متناهية في الخارج بحسب محاذاة المتعلقين
 فيكون متصلا في نفسها واحدة في ذاتها عند ان لا
 اقول وايضا لو كان كذلك لحققت الواحدية والكتلة
 في غير مختلفات طرفاها بالبياض والسواء في حقيقة
 الخارج وكل قسم منها مختلف طرفاها ايها

والحاذاة

والحاذاة وهلم جرا الى يدق فالصواب ان يقال ان
 الفرضية المقابلة للعينية اما ان يكون تجرد التوهم والعرض
 من غير سبب حامل عليه او يكون بسبب حامل عليه
 كاختلاف عرضين وعليه يحمل كلام الشيخ كايهم مافا
 في بيان معنى المتصل انه يقال لثغرة متصل بعين اذا
 كان طرف وطرف غيره واحدا فيجب ان يكون كل واحد من
 المتصل والمتصل به متصلا بالفعل اما مطلقا واما بالعرض
 فان كان مطلقا وفي الوجود نفسه كان له طرف مطلقا
 نفسه كاختططي الراوية فانه متصل بالآخر لانه
 موجود بالفعل في الآخر وله طرف بالفعل لكنه بعينه طرف
 لخط الآخر واما الذي بالعرض فمبني ما يكون بالعرض كما اذا
 فرضنا الخط الواحد بالفعل في عرض فيتميز هناك خطا
 طرفا واحدا ويقال لكل واحد منهما انه متصل بالآخر
 وانما يكون كل واحد منهما موجودا بعينه مادام العرض فاذا
 زال العرض فلا قسمية فيه بالفعل ومن الذي يكون بالعرض
 اختصا بالعرض كالحال ببعض دون بعض حتى اذا زال
 ذلك العرض زال ذلك التخصيص مثل جسم يبيض لك
 وهو بالعرض يبيض حتى اذا زال البياض زال ابيضته انتهى
 وسيجيئ ما هو ادق عليه من هذا في المتكلمين الى الحكماء انهم
 قائلون بالاختلاف الاعراض يوجب القسمة في الخارج
 مما لا اصل له يعتقد به بل فرضهم اذ في خلاف ذلك

فسم

اقول لعلك تقول ان بعض الفعل الواحد قد يكون خارجا
الخارج بالفعل والآخر باخره افيصدق الاجاب الخارج
وثبت الشيء للشيء في الخارج بالفعل فرع ثبوت الشيء
فيه بالفعل فيلزم ثبوت الشيء بالآخر بالمتعارف وهو
في الخارج والجواب على هذا ان الشيء لا يكون في الخارج
يقال ان الاجاب في الخارج انما يقتضي الوجود في الخارج
فمن ان يكون موجودات في صورة متقطعة كقول
اولا كوجود جزئ المتصل الواحد كوجوده في الخارج
ان الاجزاء المتصلة ليست معدومة من كل واحد من اجزاء
الا انها ليست منفردة عن الكل في الوجود بل موجودات
والانفصال في الوجود لو كانت موجودة بوجودها في
تخصها واما على ما اتفق اليه في هذه الحرة والبرق
انما ضتها هناك المتصل نفسه لا يخرجها فاجاب عما قيل
منقذان كان اجتماع المتماثلين في الخط اعني السطوح
والجواب الجواب نعم هي ثبوت بالقوة للاجزاء التي في الشيء
ويعد فرض الحرة في ثبوتها بالالفعل لكن في الزمان
وهو ذلك هو الثبوت بالقوة في الخارج لان حمل الوجود
وتضمين الحمل من شأن الزمن فتأمل فلهذا في
فانما قد وسيت عليك ما يشدك ويغيرك على
تتميل ذلك فانظر وايضا لو كان كذلك في الحركة في الزمان
فانما انظر الى ما هو في الخارج فانه في الزمان

ان ظل الشمس اذا وقع على سطح جسم دون بعض فينقل
الصورة الاولى ويوجد صورته ان اخرى ان فاد ان رقت
اذا فانا نتبدل الصورتان السابقتان بصورة ثنتين
وما حمل بدل الصورة لانه لا انفصال خارجي والانفصال
الخارجي لانه لا اختلاف في الاعراض فاهو المفروض فاذا كان
اخره في الاعراض انا فانا كما في الصورة المذكورة كان الانفصال
لكن خارجي كذلك فكان تبدل الصورة كذلك فينوار افراد
الصورة الى مادة واحدة على سبيل التدريج ولا يبقى الحركة
والاهذا كذا قيل اقول ليقابل ان يقول ما هو
جوابكم في صورة القطع فان هناك ايضا في كل قطعة
شيء في الآن السابق واللاحق وانفصال في الزمان
صورة ان القطع انما يحصل بالحركة في كل انفصال لانه انما
الصورة المتداخلة وحدوث الصورة بين اللاحقين فلو
كان القطع موجبا لانفصال خارجي لزم الحركة في الجوه
لكنه موجب فهو جاري في صورة الاختلاف الان
يقال لانفصال في القطع الابدع عامه واما حكم في الزمان
في كونه فضاير في السابق في الجوه لا يوجب انفصالا
فانما في هذا فنقول الجسم البسيط لا شك انه يقبل
السمه بان يفرض فيه شيء دون شيء فاحراز الحركة اما
او يوجد كذا بالفعل فاما ان يوجد بعضها بالفعل دون
بعض او لا يوجد بالفعل اصلا لا كما في بعضها بل كلها

او لا

واما متناهي او غير متناه او الاول مذهب جمهور
فمن القدماء والبراهمة فبعضه كل ممكن من الاشياء
حاصل بالفعل فالليس بجاصل بالفعل ليس ممكن فيكون
مركبا من الجزء الذي لا يحري ^{الاول والثاني} مذهب النظام
واصحابه من قدماء المتأخرين ليس من الاول
والو ان النظام لم يكن قابلا للحري الذي لا يحري
اجسم منه الا انه لما وقف على اول انقسامه من اجزاء
بقسمته انقسامات لا يتناهى كونه فيبقى في اجزاء
في الشيء بالقوة وبين ما هو موجود في الشيء
الجميع الانقسامات المتناهية جاصلة بالفعل
القول بالجزء في القوة والثالث مذهب ويمرطيس
ذهب الى ان مواد الاجسام البسيطة اجسام صغارا
متصلة متناهية في القوة لا تقبل للجزئية الانشائية واتصال
الجسم عبارة عن اجتماع تلك المادى واقصا للجزء
الجسم الذي تقبل الانقسام الفكي كالماء مثلا غير متصل
في نفسه بالحقيقة قبل حسب الحس فقط العجز عن ادراك
الفاصل التي بين تلك المادى والرابع مذهب
صاحب كتاب ^{الاول والثاني} مذهب
من ادب الجسم الذي ينتهي الى ان يكون فيكون
شيء المواقف والخامس مذهب جمهور في ان
الاشياء من الحقيقين من الممكنين وهو

ان الجسم المفرد متصل في نفسه كما هو عند الحس كذلك
الا انه يقبل انقسامات غير متناهية لا بمعنى ان تلك الانقسامات
يمكن ان يخرج من القوة الى الفعل فان ذلك محال بل
ان من شأنه قبول الانقسام ابد وان لا يقف انقسامه
الى حد لا يمكن ان يتجاوز عنه وهذا هو الانتهائي الذي لا يقف
ولا ان الانتهائي يعود الى ان قلت ان ما يمكن ان يخرج
من القوة او ما شاءه فاذا خرج الى الفعل لا يمكن ان يقف
بعد انقسام اخر له وهو خلاف ما قلناه انه يقبل الانقسام
الى ضامة او غير متناه وهو محال ولا من ماله النظام
فلما ان الذي قلناه هو ان كل واحد من الانقسامات
ممكن ولا يلزم من امكان كل واحد ان يكون مجموعا فخرج كل
الى الفعل جازما وخرج المجموع الغير المتناهى الى الفعل محال
واما خرج جملة من الانقسام فان اردت معينة يمكنها
الخروج الى الفعل ولا يمكن الخروج الا يزيد منها فنمنع ان
هناك جملة كذلك وان اردت جملة لا على التعيين وهي متناهية
غير معينة ونظير هذا ما قال المتكلمون في مقدوراته
وما الى انما غير متناهية من اجسام يحيلون اتصافا او غير
متناهية بالوجود وسواء كانت مجموعة او مترتبة فليس
الا انها لا ينتهي الى حد لا يمكن التجاوز عنه هذا هو الحس
القاشاني في روض الجنان ويمكن ان يجاب بوجوه اخرى
على محذور مقدمة هي ان الانقسام الغير الخارجي

وهو ان يؤخذ المقسوم بوجه آخر وفرض فيه شيء
شي معين او من غير وهو ان يؤخذ مقدار بوجه كل
يعتبر ان لا يفرض فيه شيء دون شيء من غير تعيينه
والفرق بينهما ان القسمة الممكنة في الجسم لا يمكن خروج
جميعها الى الفعل بالقسمة الوهية لان الانقسام
الوهمية متعاقبة لا متناهية تقسم الوهم حتى يوصل
احد وهو غير متناهية فاذا تعاقبت الجاهل بالعدد
جميعها الى الفعل والالزام انحصارها لا يتأتى من حاصر
خلاف القسمة الفرضية اذ للعقل ان يلاحظ الجسم
جزائره فيحيط به من جميع انقسامه اذا تعقدت بقول
ان ما يمكن من جهة الى الفعل من القسمة الفرضية
متناهية ولا يوجد من جهة من القسمة الوهية والاختلاف
متناهية ولا يلزم الاشياء الى الجزء لان القسمة الفرضية
وهي التي غير النهاية اقول فيه نظرا ما اولا فان لا
الفرضي لا يحصر ذلك بل اذا اخذ المقسوم جزئيا حكم
بان هذا الامتداد المعين مثلا وكل جزء من اجزاء العقل
العمل الى اخره مثلا فيه عند مدوه كان هذا انقساما
فرضيا فمناظر الفرق بين القسمة الوهية والقسمة
الاعتبار اخذ المقسوم جزئيا وكلها بل اعتبار الاجزاء
الاعتبارية معينة كذا وان كان التقسيم وعيا
مقطعت لا عينها بالانظر ان كل امتداد يصير

يقطع منه شيء دون شيء فلهذا الامتداد ايضا يقبل
ان كان تقسيما فرضيا او انما يقبل ان كان
منه انه يقبل القسمة معقول ولا يلزم من هذا الحكم
خروج جميع الانقسام الى الفعل لا في الخارج ولا في الذهن
واما خروج الجميع من القسمة الفرضية ولو باعتبار
شأن من الامتنائية العودية فلا يصح في الامتنائية
لويبق انقسام بعد الامتداد
لا يكون الى الامتنائية التركيب واشتغالها من البياض
ان تقسم الجسم من غير ان يكون له تقاسما لامتناهية
العدد فالقسمة ذاتها وانقطاع تحتها من جهة
منه فاما يقولون في بعض المواضع ان الامتنائية
العددية لا يقع بالفعل فذلك الروي والتسلسل لان
ليوم الجزء واما ايضا لو كان خروج الجميع كذا في العقل كان
له محصل في العقل وحقوقه في الذهن فكان يقبل النسبة
مجموع آخر بان مثله او اقل او قديما في انه ليس
شأنه ذلك وقد اعترف به هذا القائل الفاضل وايضا
ما قد يخرج الجميع من الانقسامات الممكنة الى الفعل لا في
الذهن بل من مذهب النظام وبين من قال انه يقول
خروج الجميع في الخارج ونحن نقول بخروجهم في الذهن فان كان
ما نقول ونستدل بمطابقا لما في الخارج فمن مذهب ان
مطابقا لما نقول به اخترع لام ان في نفس الامر

ان خروج الجميع من الانفس امارات اللامعة كما لا يمكن
بالفك والقسم الوهميه فكذلك لا يمكن بالقسم
الفرضية العقلية هكذا ينبغي ان يفهم والعقل
الغيب من مثل الى الحسن ان يغلب مثل هذا الغلط وعمله
استنبه عليه الكل الجوعى اللامعة بالكلية
او بعدى وبينها فرق بين فان الاول انيس من
بل هو بالقوة دائما ابدخلها والاثان ما هي من
انك انت المخاطبة ثم لا ينبغي على اللبيب هذا السبيل
ان الاول والثاني والرابع من المذاهب ثبتت الجوانب
منه على الاولين يتاني بغير اخر الى الجزاء وان الثالث
بيطله لان دعوى الطيس يقول بالقسم الوهميه والعقلية
غير النهاية فهو هذا سادس وهو الموقف لثمان
الامام الرازي قال في الخضر بعد ذلك في الحكمة المتكلمين
لما قوبلت الكلمات من الجانبين لاجم توقفنا في
واذ قد فرغنا من تحرير المذاهب قلنا في احقاق الحق
الباطل والفكوك عن السكون مقاصد المقصد
الاول في اثبات المذهب الذي اخترناه وهو مذهب
الحكماء الاطمن بان الحكم ليس بسيط
وقابل للقسمية التي لا يقف عند حد وليس مركبا من اجزاء
لا يحوز الامتثالية ولا غير مثاليه وهو مسال الاول
ما يتعلق بالاشكالات الهندسية وذلك وجود الاول

ن

انما ان من شأنه ان ينقسم منها خط وقد
او قديما انما انما لا يري ان كل خط قابل للتقسيم
في الجزء الجزئي لانه ان كان الخط مركبا من اجزاء وتوقف
وان كان مركبا من اجزاء مشفع فاما ان ينقسم الى جزئين
كاسته فذلك ايضا في التفسير الثاني واما
فانقسم الى جزئين وقد مر ان الجزء يتساوى
فانقسم الى جزئين لا يخرج من اجزاء اثنين وهو
الجزءين والامام في الخضر بين ان الهيئتين في جزئين
تكون او قديما من كل خط يمكن ان يتقسم بثلاثة
تساويه فالخط المركب من جزئين او اربعة وخمس
اذا قسم كذلك لزم التجزئة ان لا يكون اربعة بالخط
هو مقدار فيثبته مبني على استواء الخط اثباته به
وان اردت ان يبعد الطول في نفسه وهو قوت لقوله
انه هو هو وليس موجودا لا يبين ذلك كونه
صحيحة فيثبت بذلك الاحكام على احوال الامور
اليعينية الانزى في العدد مركب من الوحدات التي
امور اعتبارية وله احكام صادرة بلا شبهة فيستدل
بتلك الامور على احكامها هو عامر له
به كذلك البعد الموهوم احكامه قينية ليستدل بها
الاشكالية وينطبق عليه ذلك لا يخفى
على الراعي ولا يتصور بغيره

٧

ومن قال البعد منقسم والمجاور فيه والسؤال به و
المطابق عليه غير منقسم وهو ما برز من ذلك
يقول ان البعد المستقيم هو البعد الاقرب بين
ولا يقول ان الخط المستقيم هو اقصر الخطوط الواصلة
بين النقطتين ومن جعل الله له نورا فانه من الله
ما علينا الا البلاغ والسكوت على من اتبع الهدى
الوجه الثاني ثبت ان شكل العروس من مجموع
من القائمة مثل مجموع الضلعين فاذا افردنا مثلنا
قائمة الراوي كل من الضلعين المحيطين بالقائمة عتد
احداً فمجموع كل ضلع فانه ومن مجموع المجموع اثنان والآخر
حد من اثنان من اربعة عشر جزء او اقل من
خمس عشرة لان الحاصل من ضرب اربعة عشر في نفسها
مائة وستة وستعون والحاصل من ضرب خمسة
عشر في نفسها مائة وستة وخمسون فلهذا انقضا
الجزء لان غير المنقسم لا كس فيه الوجه الثالث لنفرض
خطا من كبا من جزئين عود اعلى خط اخر مثل في
قائمة فورها اما ملية وهو باطل بالشكل الحار في
مجموع الضلعين واما اثنان وهو باطل بالشكل العرو
لانها كل ضلع بالغرض فحسب ان يكون اقل من
الثلاثة واكثر من الاثنين فيلزم الاقرب من ذلك
الراوي ثلث مقسوم في الاخر لا في الاقرب من ثلثه

اجزاء اخرج من احدى الرقاباة خط الى الجدار
الضلع الذي يوردها فوجب ان ينقسم ذلك المثلث
الى مثلثين متساويين ويكون الخط الخارج من تلك
الراوية الى ذلك الضلع قائما فكل واحد من هذين
مثلثين منه قائمة والزاوية الاخرى منه ثلثا قائمة
بقي الزاوية الثلثة الاولى والباقية اثنان قائمة
فان كان الضلع من ايا المثلثين يحل فتقول ان القائمة
هنا قائمة اجزاء ووتر الراوية التي هي ثلث القائمة هي
قائمة والزاوية التي هي ثلثا القائمة اكثر من اثنين
ثلثه كان ضلع القائمة مثلا يوردها من وان كان
من ثلثة فقد انقسمت الجزء والآخر الدين الراوي
المخصص في هذا المثلث وجوز ان يكون مبطلة
اقول منها ان مجموع ضلعي المثلثين ثلثا القائمة فانه
بجزء قائمة المصنف لا يكون اربعة بالحار ولا يكون ثلثة
بالعروس ولا يكون اثنين لان ورا عظم الحاد من ورا
العظم يوردها الضلع الاطول فهو بين الثلثة والاثنين
منها ان مجموع ورا القائمة اربعة ورا الحاد من
ان بقية العروس ان كان اثنان مجموع من ورا الحاد من
والعروس عاشره هف وان كان ثلثة فالجوع ثلثة عشر
بالجاء ان يكون اكثر من اثنين واقل من ثلثة وقدمنا
ان ورا الحاد المخصص من اربعة اربعة ورا العظم

ان يكون اقل من ثلثة ومربعه تسعة فحجب
 ان يكون مربع من ثلثة عشرة فهو اقل من ثلثة
 واقل من اربعة هفت والفرص ليس بحال بل المفروض هو
 المطوم منها ان مربع ومربع ثلثة ومربع ومربع
 محبان يكون اقل فحجب ان يكون الوتر اقل من ثلثة
 ولا اقل من اثنين فمربعه اربعة مربع ومربع
 ان يكون خمسة اقل من ثلثة ومربعه اربعة فحجب
 ان يكون اقل من ثلثة ومربعه اربعة فحجب
 ومنها ان يكون اقل من ثلثة ومربعه اربعة فحجب
 اقل من اثنين فحجب ان يكون اقل من ثلثة ومربعه اربعة
 وقد فرض ان يكون اقل من ثلثة ومربعه اربعة فحجب
 ثلثة واكثر من اثنين الوجه الخامس ان يكون مربعه اربعة
 قابلون بوجود مربع اربعة خطوط كل خط من فاص اربعة
 اجزاء مثلا نصفه مما سلفه فذلك المربع ستة عشر جزءا
 هكذا فيكون كل ضلع من المربع اربعة اجزاء
 وانظر الواصل بان طرفي ضلعين محيطين من اربعة
 ايضا اربعة اجزاء والاصل من الجزء الاول من المربع
 الاول والثاني والثاني والثالث من الثالث والرابع
 من الرابع ومساواة القطر للضلع باطل اشهاد الحسن
 المراه من الهندسية الدالة على ان المربع اربعة
 اطول من كل واحد من ضلعيه الا ان يكون مربعه اربعة

ان يكون اقل من ثلثة ومربعه تسعة فحجب
 ان يكون مربع من ثلثة عشرة فهو اقل من ثلثة
 واقل من اربعة هفت والفرص ليس بحال بل المفروض هو
 المطوم منها ان مربع ومربع ثلثة ومربع ومربع
 محبان يكون اقل فحجب ان يكون الوتر اقل من ثلثة
 ولا اقل من اثنين فمربعه اربعة مربع ومربع
 ان يكون خمسة اقل من ثلثة ومربعه اربعة فحجب
 ان يكون اقل من ثلثة ومربعه اربعة فحجب
 ومنها ان يكون اقل من ثلثة ومربعه اربعة فحجب
 اقل من اثنين فحجب ان يكون اقل من ثلثة ومربعه اربعة
 وقد فرض ان يكون اقل من ثلثة ومربعه اربعة فحجب
 ثلثة واكثر من اثنين الوجه الخامس ان يكون مربعه اربعة
 قابلون بوجود مربع اربعة خطوط كل خط من فاص اربعة
 اجزاء مثلا نصفه مما سلفه فذلك المربع ستة عشر جزءا
 هكذا فيكون كل ضلع من المربع اربعة اجزاء
 وانظر الواصل بان طرفي ضلعين محيطين من اربعة
 ايضا اربعة اجزاء والاصل من الجزء الاول من المربع
 الاول والثاني والثاني والثالث من الثالث والرابع
 من الرابع ومساواة القطر للضلع باطل اشهاد الحسن
 المراه من الهندسية الدالة على ان المربع اربعة
 اطول من كل واحد من ضلعيه الا ان يكون مربعه اربعة

من سطح المائل هو الفائدة المستوية
 بل كما ان زاد الطول انقصت المساحة ولا يفرق عدد
 الخطين كما يظهر بالثامن الوجه الذي من تفصيل
 من خط ا ب من جانب ب حتى امر الف حتى
 وهو يخرج خطا ج د ه من لفظ ا ب
 من ا ب ك ب من اجل متساوية ك ب د
 ثلثة على انهما عمودان على ا ب ولما
 غطت والمه خط آخر فلا شك ان
 على نقطة واحدة فيقولون ثلثا ب ج د ه
 متساوية ان قسمة ب ج الى ب ك كسبة ب ج الى ا ب
 فمن الف ج من ثلثة اجزاء لا يفرق ولو
 نزلت في طول ا ب وعلت العمل المذكور اراد
 انقسام ا ب الى ا ب ك كان ذلك مما لا كان القول الجزء
 بل هذا الوجه التاسع اذا وقعنا خطا مستقيما
 كالوتر على قائمة حقي يحصل لو ترحد مجموع من
 الصلوعين وفرضنا ك ل واحد من الصلوعين
 خمسة كان هذا الوتر حله خمسة فيان حركنا
 طرف هذا الوتر من ا ب الى الجانبيين حتى احرك
 الطرف الاخر ا ب من ج فانه ا ب حرك حتى اصاد
 احد الصلوعين منه والآخر ا ب فيكون الوتر
 حله اثنين وخمسين وقد كان حله خمسة



من فادون فادون ا ب من جن الوجه العاشر اثبت
 ا ب ك د في المثلث الثاني ان يكون ا ب ك د خط
 يجب ان يكون ا ب ك د في القسم الاصغر ك ب ج القسم
 فلو كان الجزء متحققا فليفر من خط ا ب ك د ثلثة اجزاء
 فانه قسم ذلك الخط على الصلة كان احد قسميه اثنين
 والاخر واحد او ا ب ك د في الواحد ثلثة وهو ربع
 ا ب ك د من يكون قسمه ل ا ب ك د ويلزم الحرك
 الوجه الحادي عشر من المبرهن في الهندستان الراوية
 المستقيمة الخطيين فاله للتصنيف بخط مستقيم الى غير
 النهاية وانه تنفي الجزء هذا **المسلك الثاني**
 يتعلق بالمقادير والمساحة وهو وجود الاول كل متغير
 بالذات يمتد غير يساوي بالضرورة وكذا اساسي جهاته
 المتقابلة فهو ينقسم في جميع تلك الجهات ولا يفرق
 بالقطعة فافترض عند منبتيها والبيضة انما تحل
 سفائر الجهات في المحر بالذات اليه علاء المكان دون
 الدور اليه لاجرم له ولا يشغل المكان والثنائي اذا اركنا
 صفحه من اجزاء لا يفرق ثم فابلث ا ب الشمس في الوجه
 المعنى المحادي للشمس غير الوجه الماطم المحادي للارض
 وذلك ضروري وكذلك الوجه المرى غير المرى واور
 فلهما يارد اللامه منهما ان يكون له طرفان وهما ثنائان
 لاجزاء اوله لا يستلزم الثاني وهو مردود لا مائل

ان النهاية من حيث اخذ لا في...
 في الوضع لا...
 فيام النهايت بالجسم وافقسامه في الخارج...
 فيقسم الى اقل الى اجسام غير متناهية...
 في الجسم بماده اخرى الجسم جسم على...
 في جزء من لان النهايتين ان...
 الى اخرى وهو باطل كما هو...
 الوهي في علمه باضرب في الاساس...
 النهايتين من غير الاساس الى الاخر...
 في الاساس من عن سوي وسوي...
 عن مائة تلك الحاذية واما البسط...
 في الاساس والمخارج كالمركب...
 يمكن ونهاية لاهارات متعددة...
 حرك في الاخر في الاساس...
 اليه نفسه نهاية خط الاساس...
 النهاية صعود النهاية في الصور...
 صوره الك...
 الحسار اليه في...
 بالذات...
 يكون...
 في...

نصف ونصف ظل نصف فيكون ذلك الجسم
 نصف فينبض في الجزء...
 بالمماسه وذلك وجهان بل وجوه الاول...
 من اخر لا اخرى فلا بد ان يكون...
 في الوسط محيط الطرفين عن الماس...
 في الطرفين عن مائه ماس الطرف...
 في الطرفين...
 باطلا بالضرورة في المماس...
 محتمل ان يكون في المماس...
 في ولا يحصل من مركبها...
 خلاف المماس على ان المداخل...
 لا في المفروض في البين...
 اذا وقع في...
 الانقسام...
 في جسم الجسم من حركه...
 على المماس...
 اذا انقضت...
 كل خط...
 مساه...
 مساه...
 الاخر...

منه لا يخرج من فوقه لحد من يخرج من تحتها الى خارج
من الخطر من آخر من يخرج من تحتها الى خارج
على السوية فلا بد ان يتحرك فيا قبل ان يتحرك او ذلك
التحرك انما يكون في المصنف وهو ليس في الثاني
المطووع بها ان من خطا من كان من اجزاء
منه من ان من من طرف من فوقه من
نما الى اخره من سوية فيلتفتان في اخره من
على ملقاهما وتوقف في المواقف فانه رعا في هذا الامر
ينفصل من اخره اليالباد شرط ان ينفصلها فاع ما نسع
لجزيئ مع اقوال الاولى ان يقال في وسط التمام ما قراغ
ما نسع بعضهما معا وقد مر ان لا بعض هناك و
المر لا يخفى وبذلك والشيخ في الشفاء والعلم من
ويستعمل هذا ان هذا السجل فيه ادم يحكمها
لاستحالة الانقسام وليس على المعامل انه اذا قصد
فيكم معا فليس هناك سبب معا وهو الدافع
من الحس حو يقف ولا يطعاه من المماسه والمصلد
ومن قنع بان هو المماس السهم تحسها ومعهما
غير مطاوع من الحركة والدفع فليقتنع واما القائل
فانه قد مر في الاستحالة هذا الاحساس سببا للطلد
من الاستحالة لا ينفع الانقسام سببا لهذا الاحتسار
الشي مع اختصاصهم لا يخفى عليك ان

يمكن في المماس ان يقال انهما معا من قبل الحادث
لان استحالة الانقسام من عن المحادله الموحدة
والحق ان الوقوع في مثل هذه المكاينات الخش من
الاعراض بالذبح لكن لسر هذا او فاروق كسر في الام
الاسمى منهم ما هو اقرب للعجب منه **المسلك**
المرجع ما يتعلق بالسرع والبطوء وهو طبعان الام
ما سوره في ان البطوء ليس لحلل السكون وسانه جوه
أحدهما ان حله حركة سلا من ربه كاد او طسعه
مستمر الوجود من اول المسار الى اخرها والهو قابل
للاخر في بلاهها ومن فوجب ان سمر ذلك الحركة من غير
ان يتخللها توقف وسكون في بعض الاماكن والاكبر
يخلف المعلول عن غلظه الثا مع كونه البطاء من الحركة
القلبية فلا يشك بل يقول قد تقرر ان التثقل كلما
ازداد ثقله كاد حركه الى اسفل اسرع فاذا كان ثقل
ما تحرك الى اسفل وبخاططة وقفات فاذا ازداد ثقله
عليه فلا شك انه يمتل وقفات وهكذا يريد حتى يبلغ
في وقت في حركه لا يتخللها سكون فاذا اضمت اليها ضعف
ذلك الحس لزم ان يتحرك اسرع من غير تخلل سكون
سببا للبطوء وقد يناقش بان الشيء لا يكتفي في حصوله
حصول العمل الفاعله بل لا بد من امكانه في نفسه فله
قلت ان زيادة الى هذا الغاية ممكنة وثانيها لو كان

بالحركة لان الحركات متساوية في السرعة والبطء
في طبع اول من حركه من الانفساء **هذا المطر**
التمام لا يوقف على ان البطء ليس لحمل السكبات
بل من ان ههنا من كسر بعد وبطء متساويين
بحسب الاحمال لحمل السكبات فيها واداكما متساويين
فقدما قطع السرعة من ان وطع البطء حركه اميله
لر وسواء بها وان قطع اول لمر الحركه فالله وذللك
على ان الطر ليس لحمل السكبات واما ما ان البلاد
موجع الاوثان **ار** الدافع الطوقية من الرحي
المحرك به سلا من الدافع القطبية منها انهما
متساويان في السرعة والبطء وذلك لانه لو حركه
الطوقيه ووقف القطبية لزم التعلق او تقسام
الرعي وتوحي ان من خد يد الى دوا ومعدده
بحسب امرها كما يصح ذلك فاحاج خطوط من كرت
من اخرى لا يحرك من مركز الرحي الى الطوق والعظم
منها في جميع الجهات على السالي ثم يلزم بعد تفككها
التصاقها بعد التوقوف بحيث لا يمكن ان تسلك منها
حركه بلع السبعي وهذه الحواس والكاس مما لا يتبع
في ذلك الله تعالى فالعقل حازم بعد كسا والعا
ومعلوم ان كل عقل ذي حواس الله لم يحلها
بها كيف والمزاج يعطى كل من من امرها من القطبية

بالحمل السكبات لم يحرك حركه من كرت
سواء حركه واللامه واطع الحركه من كرت
كذلك لكان ساءا واما السرعة والبطء بحسب تفاوت السكبات
لحلله في القله والكثرة فاذا اعدا فترى ان شدة عدو كما اذا
قد رانه عدا من اول السور الى منتصف حركه من كرت
كحركه ابطاء من حركه الحركه بنسبة غير قليل
ولعت في المدة المذكورة مع الازم وهو ان على
المر من لا يحط به الزم فيكون من كرت سكا
المر من على كرت كرت كرت كرت كرت وهو الف
من سلا فلا يظهر تلك الحركه العقل في تلك السكبات
ان من سلا في كرت كرت فبحسب ان لا يحرك الحركه من كرت
بالسكبات وح فاعرف ان الاحتساس بالسكبات في
الطريق لقمه الاصله وقتها كما مر من كرت واما يقال ان عدا
الاحتساس بالسكبات يكونا عدا من كرت وذلك لان السكبات
وانكاس عدا من كرت العقل معونه الحركه من كرت كرت
سواء بالعرض والوضع والزمان لا يقيمن في الحركه
الساكن عن الممرات من كرت بالضرورة واذا اثبت ان
البطء ليس لحمل السكبات فنقول لو ترك المسافه
من اجزاء لا يحرك من كرت فيها مترك سري ويطي فاذا
بلغ السري من امها فالبطي لا يوقف لما من فوا دن
بقطع واما ان يقطع حركه ايضا فالسري كما يطو

في جعل الابطاء منها انه لم ينعى في بقى حوى لا يروى
من سمعته الا ان كان الى الاسر ومعه ما فقد
وقالوا ان الحس لا يشعر بذلك للطا والامه التي
فيها التوكل ك ورجبانه ادا كان مراده العظم
على الصغر من علم تسعة عظم كبسبه الالف والوا
ملا لمر ان تسكن الصغرى الى ان يقطع العظم
وتسعه وتسعين وثلثمائة الف في هذا
العدد من الزمان والاصغر من زمان طع حى و
فان لطافه زمان العظم من زمان الصغرى
الطيف بكثير فمما هو العظم لا يفهمون
خدا بل هو لى ما فواهم ما ليس في ولو هم
فان كل دى فلي سى لم يفهمون على ما يتفقون
به الا ترى لو كان على التوحى من الصغرى
ثم تاتي المحسوس كى الرضى من ان يحرى بعد
الدوام فيها وهل اسبك عاقل في بطلانه ومنع
اسم التشنيع بالتفلك في مثل الطفرة الوجه البيا
رجار له ثلث سنه في تشب واخذ منها وولد
حوى وسماد اوسى قامت بين الداخله صغرى
والخارج من سمن فمما سدىان وسمان تلك
الدوام من معافى الا فكل ان سدىان سدىان
الرجى اقول سدىان سدىان الطيف لاسمها

دار من تامتس بالحس ولو كان هناك طفر لما فقا كاد
عنى التوحى البيا ادا صغرى سدىان على دار قام على
الارض فنجرا سدىان عن موضعه على خلاف وجه التوحى
حسب سدىان سدىان فامم الراوس في كى الاخطاط
اسم من حركى في الخارج مع ذلك سدىان لو لم يكن
ذلك كما امثل من ان يكون التوحى كى سدىان
وهو اطل بالمش والدرجان الحمارى الى كى الرابع من
على سدىان سدىان فبقية دار كى وان سدىان
مبادا فاس اصبحه سدىان سدىان كى كى سدىان
وسمى اسبه وحركى سدىان سدىان والارضى قطع
ذلك الشخص ويروى الاتصال من حيث اللازم ولا التوحى
الخامس كوكب سدىان سدىان سدىان سدىان
على العظم من حركى سدىان سدىان سدىان سدىان
تلك سدىان سدىان الاخرى في الاولان ولا فلى من انها
موصوفه بالسدى والاحكام اقول لاسمها على سدىان
سدىان من حيث الافلاك وحركاتها ان فيها حركات
تسمى متفاوتة بالسدى والبطون اسكون فواسها
حركى من كى الخارج كى سدىان سدىان سدىان
لكن الحوان من لم يعرف فى الرضى وتولى حركى سدىان
في السموات والارضى السدىان سدىان سدىان سدىان
الاخرى احكامها فان الاطل يقطع بالاسفا من سدىان

الى نصف النهار قد ما معلوما من الارض والسمس في
 هذه المدة يقطع ربع الفلك ولا يوقف للطلوع الكوكب
 لان الشراع الخارج من السمس الماء براس الحبل
 الى طرف الطل انما يقع غلط مسبقا في وقت الطل
 من حرك السمس ان طل الاسفامه والا كان حلا
 مسبقا وهو ما من راس الحبل وطرف الطل فضلا
 على الاسفامه يخط من السمس في حبلين فيما
 راس الحبل والسمس ان من السمس مع انهما
 اساق سميت واحد وهو باطن بالضرورة والآخر
 في المواضع ان يوقع الشراع على الاسفامه
 عندنا فارتفاع السمس مع بقاء الطل حاله انما
 يحكم باسمه السمس بحال بل هو من مقتضا العاده
 اقول لك ان يقول بحر ان السمس انما يمس
 فان النقطه التي في طرف من الطل من الخط المازنها
 براس الحبل الى السمس بها مسامحه في من اسفل
 السمس الى ارتفاع زالت تلك المسامحه وحدثت
 اخرى لمعطه بعد ذلك فكل حرك السمس سفل المسامحه
 المرون العوا بالمسامحه حركه بطسه لا حركه سفل
 اسفاده الحبل الصادق على ان العوا بالاعدا
 عندكم مع مسامحه عاديه لا حبل تنص فيلزم
 من حرك السمس حركه الطل انما يكون في العوا

الواقع تحت الحبل السمس يدور الوجه السابع
 على راس حبل مستند وطرف اخر منه يوقد في وسط البحر
 ثم يرسل حبل اخر من راس السمس مع كلاب يتعلق
 بذلك الحبل عند الوقت فيمد منه فالدور والكلاب
 يملان الى راس السمس معا فالله يقطع مسامحه
 حبلين يقطع الكلاب نصفها من غير وقوف
 في السمس المرون في وقت السمس في السمس
 في السمس في وقت السمس في السمس في السمس
 حبلين في السمس في وقت السمس في السمس
 خطاس النعق الى الراس وهي الاحمال لذلك التوجه
 اقول انها صورة اخرى مستندة الى راس السمس
 في السمس في وقت السمس في السمس في السمس
 طوله وشدته في السمس في وقت السمس في السمس
 تحت يكون مع الخشب الاول في طرفه اربعة
 اطراف اخرى تحببنا ويضعون شئ ثقيل على راس طرف
 صغير ويستندون الحبل على راس الطرف الاخر الاكبر
 وفي الطرف الاخر من الحبل ولو انهم يلقون الداي
 البير ويعدون الطرف الاكبر في ذلك الوقت
 الطرف الاخر الاصغر فاذا وصل الداي الماء ومنه الداي
 الداي يركب ذلك الحبل فيصعد راس الطرف الاكبر
 فيوصل الداي الى راس البير ويهبط الطرف الاكبر

قطع البطي ايضا حتى اذا اقل منه ولا يحمل السكيات
عند كما هو حركه الحش على ما في الشفاء وما كانت
المساوي الى بينها مركه عند من اخر غير مساهمه
لا يمكن للسرع وطعها في زمان متناه وكل اللذين
ناطل فالملر ومسله وحكي ان العلاقه لما اقل
الاراه على النظام التجاء الى القول بالطفره فقال ان
المحرك قد يقطع المساوي وان محادي في بعض اجزاها
دون بعض ولما عني مشيتو الجرم بان البريه تقيض
بسطا احاب ما في الست ما در ما الرمكه من القول
ينفلك الرحي وقد الرصوم اقل الطاهر من هذا
الكلام لا يقول ينفلك الرحي ولا يلزم على
مع انه لا رملانه اذ من فانه ينفلك بطي وسر
واسرع فقي السرع تكون على حركه الطفره محاده اقل
من البطي واكثر من الاسرع فقي الاسرع عند
محاده السرع اللا محاده اذ اعرف ذلك فنقول
الا واصل النوه في الرحي منها ويره في العطر والغير
والاخر المحرك عليها عصيها بطي وعضها اسرع و
عضها اسرع وادلس البطو لثخل السكون بل الطفره
السرع لا سرع المتفاوته قله وكثره واحدا في الدوائر
الصغيره المحاذاة فيها اكثر من الدوائر الوسطى
وفي احوال الوسطى اكثر من الغيره التي من المحاذ

كم من احوال المحرك محادي جزء من الدوائر المحركه
مع ان البطي في بعض تلك الدوائر محادي في
في جنبه من حركه المساوي وذلك لا يتصور الا بانفسه
بعض الاجزاء عن بعض صديقه في سرج المحرك معالما
في بعض المواضع لاحاله الى هذه الركاز بل كلفه
لنقول ان هذه المساوي المتساويه من حركه من احوال حركه
عن حركه في ذلك ان حركه المساوي من حركه على
عزمها من بعض احوال المساوي من حركه على
فدقول لا حركه في المساوي انه لا يدع في القول
الباقي الا حركه القول في السكيات وهو لا يقول به
اقال بعضهم ان لان يقول في ما ليس يكون
عزمها من ولا يلزم من ان يكون السكيات عزمها
اقبل في الاخر المساوي من حركه على ما في
لزم المحرك وان المدكوك في سكره قول انه عامر فانه
المدكوك في السكيات كما سباني بل اقول انه ليس
انما من سباني ان سكره في قائل من السكيات عاقل
ان قد لا ان حركه في سباني ان لا يقول بلا سباني الاخر
في كل اسداد من حركه الحسم وبعدها من كل طرف
في اطرافه فانه محوران يكون جميع احوال الحسم
فمن ذلك الحسم يكون احوال الحسم
ان الحركه في الاخر الحركه المساويه في القول

برهان لا مسأله فيه غير ان
 بعد وجودها في زمان مسأله والاول
 مخصوصا برهان هه وبعد تمهيد هذه المقدمه
 هو ان الفصل بينهما له افراد هه مسأله كما عرفت
 والى الاول افراد هه وكل منها محصور بالزمان
 ايضا فانه اذا وجد الفصل الاول كان الفصل
 الثاني بعده او اذا وجد الفصل الثاني انزل
 الفصل الاول والفصل الثالث على عدم الفصل
 بعد هه كما حال كل فرد فلا ينفرد هه
 افراد هه في زمان مسأله بالمقدمه المجهده وما
 البرهان من انشاء الحركة الى ما ياتي في نظام الوقت
 محدد هه من دون هه مسأله فلا يلحق السرع البطي
 اذا ذلك انما يحصل بالرفع الفصل بالكل
 وهو كاعرف وعلى هذا فالحواس ان يقال
 ان كل سريته ان حدود الالافين وتبعه الفرق
 فليس هنالك افراد الفصل هه سال في ذلك
 الفصل بتعدد بل يحتاج الى حيز هنالك حدود
 باعتبار العقل كما ان امتداد وابعاد الفصل
 افراد هه مسأله لكنه لا يفر كما لا يخفى على من
 ذوق الفلسفه الوجه الثالث اجزاء الحيز
 محصور هه الطرفين والخصائص الاسماء

ال اقول قد عرفت ان مقدمه الدليل محبان يكون
 على من المطاف اذا قيل قايلا ان كل امتداد فيه اجزاء
 بالفعل وفيه نظري او فني والافلا حاجه الى
 الا تلال فلا يجمع عليه باسماء اخصاص اللامسا هي
 الحاد من لانه احق منه الا في ما قبل ان الاجزاء
 الفصل اللامسا هه من الدماء على بقدر وجود
 بالفعل لاساق في الدماء في هه الا ان
 النوع واللامسا هه ما بفعل هه اخصاص الاول
 سها ويسهل اخصاص الشئ ليس يتناقض من بطلان
 ان كل متحد فيه اجزاء هه مسأله بالفعل وانما
 له ان يقول ما دها الله لانه لا يرد كما عرفت
 بناء على عدم الفرق بينهما بالثبوت هه بالفعل
 عرفت به ان كل امتداد هه الطرفين واحدا هه
 بالفعل فلا يجمع عليه هه هه هه الا الانسان
 الى ما اختار هه الاول في هه هه هه هه
 بتكثير هه هه ولا يجمع صوب الطبل فليس
 هه سدا الحرس اعني ان الطمره اشتدا استقاله
 هه هذا ولم ير الحاستقاله فكيف يخل ما هو
 الاول الى الاحتماح بهذا الوجه هه هه
 لوجه الثالث لانه في ان هه هه
 في الواحد وان كان اجزاء الحسم هه هه

ففيها احاد مساهمة ايضا كالتماسية مثلا فاذا احدث
تلك الاعداد وضم بعضها الى بعض حصل ما هو
وعرض في عمق فهو جسم مركب من اجزاء مساهمة
فيطل الى الكلية الفاعلة كل جسم مركب من اجزاء
مساهمة وهي التي ادعاها النظام ارفلت له ان ينفصل
عن الاجزاء فلو لم يكن من اجزاء لا ينفصل متداخلة
فيكون الجسم مركب من اجزاء مساهمة متداخلة
الحكماء في مقول الجسم لا تقسمات الا مساهمة
لكن باحد تلك الابعاد جاعلة بالفعل فيكون
عنده الاجزاء المساهمة في الوضع غير مساهمة ولا تعد
عده سائر اقسام المدخله لانها متحدة في الوضع
فان قلت ما الذي يميز الاجزاء المتداخلة والاهل
الى بالقول قلت الاجزاء المتداخلة هي المتداخلة في
محيط وضعها ومكانها واحدا بالفعل ولهذا
لا يرد انهم اتفقوا منها الاسماء بالقول
وما وضع ومكان الا بالتقوى وذلك لان الامتداد
الواحد ومغروصه من حيث انه امتداد واحد
امتداد واحد فلا كراهية بالفعل والاولى كراهية
لكن انه امتداد يمكن للعقل ان يميزه
دون سائر سائر الاسان تكون هذه الاسان
واحد اسان الاسان لم يفرقه معلول الاسان فان

هناك فعل فريد بخلاف المنفصل بالفعل فهنا
مدل فلا يفعل وبالحمل فالأوضاع والامكان التي
بالقوى اذ احدثت بالفعل لم يكن تلك الأوضاع
والامكانة واحدة بالفعل وهذا يزداد الحجة
بأنه اذا كان هذا هو الزنبيب انما اذا اردنا ان ينقل
بقوله بالكلية نقول هذا الجسم المفروض له حجم
مساهمة واجزاء مساهمة هي التماسية والجسم
فيه الحث لا يحتمل بناء لها هي في معاد واحد
غير متناهية بالفعل بالعرض ولا مثلك ان
الحجم يزداد باجزاء من اجزاء لان حجم المؤلف
هو مجموع الاجزاء فيكون نسبة الحجم الى حجم
الاجزاء الى الاجزاء ولكن نسبة الحجم الى الحجم
متناه الى متناه ونسبة الاجزاء الى الاجزاء نسبة
متناه الى غير متناه فيكون نسبة المساهمة الى المتناه
نسبة متناه الى غير المتناه وهو في الواقع
علاوة بان اردنا ان يكون اجزاء من اجزاء العظم المتناه
لا يمتثل ذلك كليا ان يكون نسبة المؤلف الى
مؤلف كسبته الاحاد الى الاحاد التي هي نسبة
متناه الى غير متناه ان يكون نسبة الحجم من النسبة
هي ما يتحقق بين مقدارين لا يكون لهما
الامتثال فان بعض الاقل من الاكثر في ما هو

واحد لا يخفى ان حاصله ان لا يكون له
قياسه فبما عجزنا من ذلك الطام في سعة
الاطراف والى ادلة ما هو الحق الى عدم تنافيه في
الظهور ولما عجز عليه من الساسب هو بولاي
ما هو محو من الباطن مع ان اللامه من ادلة النفاذ
هو اللامه من عدمه داخل كما لا يحتمل من
مقتضى الطبع والادراك في سائر الخلق
واما مفاصله من المبدأ الثالث
وهو ان كل من في اثبات من مذهبهم طرقتان
الاولى ان الامكان في سائر الوجود
كل جسم هو ما لا ينفصل عنه وقا
لما هو كذا في انقسامه حاصله بالفعل
ان لو جرت عليه الاثر ان القائل للمسمى
ان يكون مفعولا بالفعل في واحد في نفسه
في الوجود والى ما طرقت في سائر
الاسماء وما لا ينفصل عنه في الوجود
في سائر الوجود من سائر الوجود
في الوجود ان حاله في احد الحكم من غير الحال
الاولى وانما ينفصل عن الوجود في نفسه
في سائر الوجود في الطام خلاف ذلك
في جواب الامكان ان الوجود في نفسه

وان قال به الحكماء قسم الامر قال الشيخ في الشفاء
ان العلة له وجود في الاشياء ووجود في النفس ليس
قول من قال ان العلة لا وجود له الا في النفس شئ بقدر
به اما ان قال ان العلة لا وجود له مجردا عن المعداد
في الايمان الا في النفس نحو حق فان الواحد
لا يجرده عنها فاما بنفسه الا في الدهن فكذلك
كذلك في بابية وجوده على وجود الواحد
ان في الوجودات ما اذا اود لك ان لا تسلك فيه
ولا يخفى انه اذ اصاب وجود العدد في وجود
الوحد الميمونه له لكون الحق فيها صفة اعلى
منه في انفا عار عن عدم الانقسام وعدمه الا
بمع الموجودات الخارج منه صفة بها في الخارج
فان ايضا في الامور العند ما لا مورا لاعتباره
انصافا خارجا عن انصاف الاعيان بها مالا
نسبها وانما ان الوجود العار عن ما موجود
وليس بها لاسيما في معلومها ليست كذلك
بمع بولايها حقيقة بوجه فاقترع وسافها
موجود في الاعيان كما هو اي من مبادئ الحكماء لذلك
لكن ان ادانه دون حط انصافا في الوجود
في سائر الوجود ايضا محال قلت ان العقل بعد المجموع
من حسب الاموال فيعرض له الواحد الاعيان فلا

الماثل محلها الاخصا المرص ايضا اقول وانصا
بالبعد الموهوم فانه فصل البعد من النصف ^{اللب}
ومعاوب فالزيادة والنقصان فله مقاطع ^{لنقل}
فلمر ان يكون موجودا مع انه معدوم عندهم
لانفال اذا كان الانصاء معدوماه كان الانصاء
عمر مساويا وما لاها به لا لا صورة له نصف او ثلثه
او ربع او غيرها الا نقول انما يتبع ذلك معاه غير
مساو بحسب كميته المتصلة والمباصلة فاما انما
هو مساوي للمعدار لكنه قابل لانصاء ما عدا ^{اللب}
لذلك في شرح المقاصد اقول لا يفتي على الملبس ان
كل عمر مساو امر امد او معروف من العدد وكل منها
الشرح او فروبا القدر ^{اللب} فليجمع نصف صحيح او
مكسور اذا استقطعت و قد يكون الثاني نصف
صحيح وانصا اذا اعبر السلكه من امر غير متعدي
كان المجموع عمر مساويا لثلاث ابعثه وفي هذا
نفس ما راكسور والسيد ام رعد وجبان ^{اللب}
له ان يكون له ايضا كسور ويسمى انصا ان
ربادته ^{اللب} على عمر مساو لا تسلكه السامى كيف
ومن امر مساو الى محكم بها كل عاقل واولا كلها
كان الا نام عمر مساو كان الاسبوع والشهور ^{اللب}
عمر مساو هناك سلسلات من اللامساوات

سائر بعضه امر بغير بعضه من غير انما
رمان السطوع الى حق الزيادة في جانب عند انصا
لذلك انك عطلوا الزيادة والنقصان وقيل انه لا
الايها كان هناك ^{اللب} على او وصي قالا الا
لذلك انك عطلوا الزيادة والنقصان وقيل انه لا
سائر السطوع الى حق الزيادة والنقصان وقيل انه لا
عمر ان اجزاء الجسم عمر مساوية فاعل وصي
من عمر مساو الى حق الزيادة والنقصان وقيل انه لا
لاها به لها وقتهم من مال فالحل في القدر المساو
وسمى من انصا في العدد وان عمر مساو
الى عمر ذلك مع ان كل من الامور عطلوا الزيادة
والنقصان فان عدده هو الا لا على ان عدده
هذه المدايب بعد ان انما عطلوا الزيادة والنقصان
على ان ليس عطلوا الزيادة والنقصان وقيل انه لا
يكون انصا فادعاه ^{اللب} في هذا
في شرح المقاصد ساو ^{اللب} في هذا
ان البطيخا العدل الاحمال ^{اللب} في هذا
لان محصله ان احدي ^{اللب} في هذا
اريد وادعاه ^{اللب} في هذا
عن السامى ^{اللب} في هذا
الانصا ^{اللب} في هذا

المباصر منها فلهذا المعبر عنه في الخلد تلك
الملاحظة الاحتمالية واما الاستساح منها فكلها واما
ملاحظة الاحاد مفصلة واجزاء التطبيق بينهما
غلبة العقل فهذه النصوص صحيحة لمحسنة ولا نقية
محدودة وان ما في الامام الرازي والمحقق الدواني
بعضه في اجزاءه فمفكره اذكر بان له ليدور عروقه
مواضع تقع منها موطئ الحاحث بالقديم **الطريق**
الثاني ان سائر تركب الجسم من الاجزاء التي لا تسقط
استدائه من عر استعداده بان كل قابل للاقسام
مفسر بالفعل وذلك وجوه الاول ان الجسم من
ماه العاشر من سائر اجزاء لا يكون مفسرا في الحق
والا لزم الدخول في تحصيله فيكون موجودا لان سائر
الموجود من المعدوم ويري المطلون ذلك هو السطح
لان السطح من الوجود من سائر اجزاء العاشر من سائر
شأن السطح من سائر اجزاء العاشر من سائر
حاطون للسطح ويري السطح من الجسم وطرف الموجود
في وجود ذات وفتح في اصله فان كان حوله اقرا
والا لزم الا في محل لا يتقسم مثله والاولى ان سائر
في لا يري والجواب ان النقطه عرض لكنه
عر سائر في محل فلا يلزم من اقسام محلها انقسامها
في افقس الخط والسطح فان الانقسام فيهما انما هو

في سائر اجزاء فلهذا المعبر عنه في الخلد تلك
الملاحظة الاحتمالية واما الاستساح منها فكلها واما
ملاحظة الاحاد مفصلة واجزاء التطبيق بينهما
غلبة العقل فهذه النصوص صحيحة لمحسنة ولا نقية
محدودة وان ما في الامام الرازي والمحقق الدواني
بعضه في اجزاءه فمفكره اذكر بان له ليدور عروقه
مواضع تقع منها موطئ الحاحث بالقديم **الطريق**
الثاني ان سائر تركب الجسم من الاجزاء التي لا تسقط
استدائه من عر استعداده بان كل قابل للاقسام
مفسر بالفعل وذلك وجوه الاول ان الجسم من
ماه العاشر من سائر اجزاء لا يكون مفسرا في الحق
والا لزم الدخول في تحصيله فيكون موجودا لان سائر
الموجود من المعدوم ويري المطلون ذلك هو السطح
لان السطح من الوجود من سائر اجزاء العاشر من سائر
شأن السطح من سائر اجزاء العاشر من سائر
حاطون للسطح ويري السطح من الجسم وطرف الموجود
في وجود ذات وفتح في اصله فان كان حوله اقرا
والا لزم الا في محل لا يتقسم مثله والاولى ان سائر
في لا يري والجواب ان النقطه عرض لكنه
عر سائر في محل فلا يلزم من اقسام محلها انقسامها
في افقس الخط والسطح فان الانقسام فيهما انما هو

كان مساهلا لا بد ان يكون لسطح الجسم في
 هو السطح واما يكون لطرفين فيقسم في جهة وهو الخط
 وما لا يسهم اصلا فهو السطح فكل الاطراف ارض
 للون لا يفرقها راحة ولا تفرقها فانك لو لم تكن
 سطح او لا جسم وخط او لا سطح كان هذا الوجه مازلا
 كونه لا فانك لو افسد راحة مفرجة من لم تكونا بهالة الشيء
 بل كان لها وضع خاص وكان لها حستان فكان السطح
 غير سطح والخط غير خط لانهم اذ لم يرد في مع انما
 نفس الحد ثم يحذفان فلهذا في السطح ولا للخط في
 الجسم انه معه السطح معه ولا للخط معه ان يكون
 لامعه والى الخط لا يلف الى السطح انه معه وليس
 مغنيل حقيقة الا ان في الخط في هذه الملاحظة
 سطح عبارة عن كل الجسم من حيث هو ظاهر
 حيث لا يوجد معه شيء وراء الظاهر والخط في
 عن ظاهر السطح من حيث هو ظاهر المساهل في الخط
 انه القدر حقيق من الحقائق موجودة بوجودها
 المساهل عبارة عن الصورة وهذا معنى ما قيل ان الاطراف
 من التحليل فكل هذا الاملا فاه ايضا وانما
 يكون ذلك لها وجود منفرد وادف مساهل ملاحظة
 التحليل من غير المساهل ومن ثم كانت بالتحليل
 الجسم ومنه راحة من كانت تحالها مساهل

على ان

ومنه راحة من كانت تحالها مساهل
 فاعلم واسطفا من القياس لكن في ان الاول ان
 مثلا لو كانت فاعلم مجموع الخط دون سائر اجزائه
 ليراجع السطح او السطح في الخط سوط من طرفيه
 اجيب بالعبارة اعلم ان السطح في جهة من حيث هو
 هذه السطح عن من حيث هو ويتم سوطا آخر في
 يقال الجسم اما تحليله او تقسيمه ولا في هذه
 الجسم المعين في الجسم المستعمل في تقسيمه
 والجسم المستعمل في تقسيمه يكون داخل في الموضع والخط
 مع حصة الفضاء ولا ينها من عدى فكيف يكون
 محلا لامر موجود وهو السطح لا انما هو السطح
 كذلك لكن الحواشي انما هي والثالثة السببية
 التحقيقية وهي ما لا يكون علو ولا اخذ بل يكون محجة
 عندا من لا اجتماع المساهل والمتقابلين وتخرج
 هذه الجسم وانما كان موهول السطح لكن لها
 قرن نظر الى مواضع ان لا يحصل من الانا ان
 صامنها هذا الموضع ومنها ما هو السطح في
 ومنها علم الجسم في نفسها فقد الجسم
 اعلم ان السطح لا يفسد على ولا في ابل فيه
 وان جوله ادا جلد في السطح به ان يجعلها اعم من
 مختارة وهي التي يكون القيد فيها في قوله

اولى خارج الكون الى العمود قاطعاً الكون فهو قول
 من السابقين وقد اولى من الكون فقامه الى نصف
 القطر يقع والخاص الآخر السطح لان القاعدة في
 السطح لغيره استواءه فهو اطع الكون وهو من
 انهما متساويان الثاني عنوان اوله من هو ان
 كل خط مستقيم وصل من نقطتين من الدائرة فانه
 يقع احدهما فلو كان موضع الملاواة منقسمين لان
 خط مستقيم على الدائرة منطبق على السطح يكون
 ذلك الخط داخل الدائرة وخارجها الثالث
 ان مائة المماسه بين الدائرة لا تنقسم اصلاً ولا
 فالما الذي ينقسم في جهة واحدة فهو خطا وفي جهتين
 فهو سطح فبالضرورة سطوح مائة المماسه من الكون
 على السطح المستوي فاما خط مستقيم او سطح مستقيم
 فلا يكون الكون المرصده كن حقيقته لا سماله
 ان يوجد على محيطها خط مستقيم او سطح مستقيم
 بالضرورة هفت والحد فماده المماسه بينها نقطة
 نه من يدحرجها على ذلك السطح استوى بحيث
 جميع اجزائها تكون جميع الاجزاء من طاهر الكون في
 من منقسمه وكذا الحال في الاجزاء الى
 في عميقها لنظايقها هو المطا قال سيرة التقاليد
 انه قوى والامام الرازي بعد بسطه هذا

٢٩
 المحضر قال سيرة اعين على شئ الا ان يقال انما مبنية
 على امات الدائرة والحركة وقد بينا ان القول بهما لا يقتصر
 مع اساس الحجة واجاب الشيخ عن ذلك بان الكون اذا
 ماس السطح على بوجه فانها الاماسه على بوجه الحركه
 الا بحركه منقسمه في ان منقسمه فمات
 الاخرى ليست محاذية بل اولي متصله بها والا كانت
 سطوحه عليها ولا يمكن ان يصير افعال من امر
 غير منقسم من الايات لا يطابق بينها بكنيتها فلا بد
 ان يكون من السطوح خط وكذا الحال في سائر السطوح
 التي يقع بها المماسه فلا يكون محيط الكون على السطح
 المستوي من كما من نقط متساوية قال السيد الشريف
 لا يقال فعل ما ذكره لا يحصل المماسه على النقطة
 الاخرى الا بعد الحركه في حال حركه لا بد من المماسه
 فان كانت هي المماسه على السطحه الاولى كانت
 الكون ساكنه حال كونها حركه وان كانت على بوجه
 اخرى فهو سيرة سها الله خلاق المندرج على الكون
 الى ذلك الوسط فوجب ان لا يكون من
 بطن المماس واسطه فكل من سائر النقط لا فانقوى
 المماسه على النقطة الاولى وان كانا في المماسه في
 لكنهما فقيه في زمان حركه المماسه الموده الى المماسه
 على السطحه الاخرى في ان حصول هذه المماسه الثانية

عدم انقسام جميع احوال الواقعة في العالم لتفعل لانه
 كان حاضرا في وقت ما وهي مركبة من اجزاء لا تسري فكذا
 المساواة بالاطباء اعلمها فكذلك الجسم ليطابقهما
 واعلم ان الخوف عرصة الدليل موقوف على محسوس
 حقيقة الحركة وابانه غرور وجودها وقد الفنا
 في مخالفة الرمان رسالة معموله لذلك وادون
 في هذه الرسالة السط فلا عما ان ذكر خلاصة ما
 فيها مع سائر اندمجي الووب ارادة فيقول الامر
 في ان المتحرك حال السكون فهو للنتيجة الى السكون
 للوصول اليه فاذا اسفل وادفع عن غير السكون
 حصل له القوة الاولى بالتفعل كذا بعد ان تقوى بالنسبة
 الى المنتهى فله المتحرك مما هو متحرك حاله موجودا بالفعل
 من مبداء المساواة الى مصداقها محسوس اي حده من لا
 يكون متحرك قبله ولا بعده فيه ومعرفة عنها بالكون
 في الوسط اي وسط المسافة المحسوسة او الحسيلة
 وهي واحدة مختصة بالمتحرك ووضوح السر في ذلك يكون
 المستخض بالمساواة والرمان لكن التمييز
 اصداو غاي دايها بل هي فاعله للرمان وثلاث مندرج
 المتعلق على المساواة وهي دايها سطره صادرة
 عن صدرا وها بعد بها د رمان السكون ولا يعقل
 لها اجزاء وليس في انفسها من الامور العن افعال

فيها بحسب الذات واما في ان حطبه وباعتبار الخارج
ووصفه ان العلة الموجبة للحركة سواء كانت داخلية
في المتحرك او خارجة عنه محدث معقولة المتحرك وهو الميل
والمبدأ للشيء فذلك المعنى الحادث في المتحرك وهو قوة
مادية وكيفية حركية ولهذا يشتد ويضعف بحسب
ان يحدث في التغير والتبدل شيئا مستقيما فذلك التعديل
المعدل لذلك المعنى باق من المبدأ الى المنتهى وبقاء
التعديلا كما يكون محدد والآخر يمكن هناك تغير بل هو
وذلك الحد الذي التعديلا كما يكون ببقائه والآخر
تغير لاحق بعد تعديلا سابق مفصل عنه بهيئة ذلك
باطل فثبت ان التعديلا متجدد على الاتصال ويشبه ان
يكون اعتبار المتجدد في ذاته من اعتبار البقاء لان التبدل
احق بان يعتبر بما هو متجدد لذاته ولا به صادر من
لذاته من حيث انه ذات يقضي وجوده وان كان ^{الشيء} ^{الشيء}
كافي السمة الحركية مثلا يوجب من شانه تغير بعد
تغير فكان هناك اجتماع ابعاده وجوده ^{هو}
واعتماد البقاء اعتبار عرضي فانه ليس معناه في حقيقته
الحركة بل معنى كانت من حيث هي حركة وهذا التعديل
باعتبار عرضي اخر وهو تبدل الشؤون اللامتناهية
اللا متعصية فالمتجدد بما هو متجدد اخرى ^{الشيء} ^{الشيء}
والنقطة ان قلت اذا كان الوجود متغيرا مستقيما

فيها بحسب الذات واما في ان حطبه وباعتبار الخارج
ووصفه ان العلة الموجبة للحركة سواء كانت داخلية
في المتحرك او خارجة عنه محدث معقولة المتحرك وهو الميل
والمبدأ للشيء فذلك المعنى الحادث في المتحرك وهو قوة
مادية وكيفية حركية ولهذا يشتد ويضعف بحسب
ان يحدث في التغير والتبدل شيئا مستقيما فذلك التعديل
المعدل لذلك المعنى باق من المبدأ الى المنتهى وبقاء
التعديلا كما يكون محدد والآخر يمكن هناك تغير بل هو
وذلك الحد الذي التعديلا كما يكون ببقائه والآخر
تغير لاحق بعد تعديلا سابق مفصل عنه بهيئة ذلك
باطل فثبت ان التعديلا متجدد على الاتصال ويشبه ان
يكون اعتبار المتجدد في ذاته من اعتبار البقاء لان التبدل
احق بان يعتبر بما هو متجدد لذاته ولا به صادر من
لذاته من حيث انه ذات يقضي وجوده وان كان ^{الشيء} ^{الشيء}
كافي السمة الحركية مثلا يوجب من شانه تغير بعد
تغير فكان هناك اجتماع ابعاده وجوده ^{هو}
واعتماد البقاء اعتبار عرضي فانه ليس معناه في حقيقته
الحركة بل معنى كانت من حيث هي حركة وهذا التعديل
باعتبار عرضي اخر وهو تبدل الشؤون اللامتناهية
اللا متعصية فالمتجدد بما هو متجدد اخرى ^{الشيء} ^{الشيء}
والنقطة ان قلت اذا كان الوجود متغيرا مستقيما

المنطقة على المسام والرماد ^{المسوفة} وذلك لان حدود
ميل آتات الرمان في النقط التي في الخط والخطوط التي
في السطح والسطوح التي في الجسم ليست اخرا للنصل
بل هي ايات مفروضة لاجراءه القروضه فصل اعصار
الحدود من المبدأ والمهي ليس هناك الا فرد واحد
وبعد بعض الحدود او اية من المصل ومن القول
على الحدود لا انه فرد واحد يبقى في جميع الحدود
ولا يسان تلك الافراجه الفرة الاولى انضمامه
فيها اتصال مع انضمام الا ان الحد لما كان كانه سبب
حصول للفرد به ودليل ومراه هندست وكان مقراء
الآن ومضيدا فانه ونقشاها كناعنه والوان على ميل
السماح للمحرك في كل ان فرد من المقول ولم في كل
وفي الحقيقة تلك الحدود والامات محال افراد ان
السكون التي بالقوة وكان المسامه متناهية متناهية
الجميع النهايات التي فيها بالقوة وكونها بالقوة يمنع
من الاتصال الفعلي كذلك الحركة اعطت مع انضمامها
مهمه للافراد الآتية السكون الحاصل لها بالقوة
تتم ان الحركة كما هي موجوده مصله واحدة عرفان ذلك
وما فيها الحركة كالان مثلا موجود كذلك لان الحدود
والسبيل متعلقه به باعتبار المسافة فلهذا واحد
متصله غير فان فلا يريد ما ان تدعي اني انه يلزم

ان لا يكون المتعلق الا بالمثل حال ان كان مكانا بالنقل
لا يمكن ان يفرق من تحت افراد غير متناهية
لها معها كذا فاما ان يوجد بعضها بالفعل في
بعض وهو محال لم يذهب اليه احدا ويكون
ختمها موجودا عند ذلك وهو ليس بالمحصار
بالا سيما هي من الحاصلات في بعض الايات
وجاء الدرع هو ما يدفع به ان وضعه الباهي في ذلك
وذلك بان لا من حال الحركة فردا او اعدادا فربما
جميع المسامه موانع في فاسات تلك السبب باه
التي ان الحركة في الحق لا يخرج الجسم عن ان يكون
التي وان اخبرته عن ان يكون ذا ان في كذا
قال الحركة بالمسار الى الموضع فاما فيخرج الجسم
يكون داو صرح وان اخبرته عن ان يكون داو صرح
اسمي وان كان في كذا موجود فرد من الامم بالتي
بالتي يكون في الوسط حاله من حال والقوة
الفعل وان كان في كذا في كذا في كذا في كذا
ان يلزم عنه وجود الفرد اقبله في كذا في كذا
بل يلزم هذا المعنى من وجوه اخرى في كل متصل
بالتي في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
فاما ان يكون في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
فاما ان يكون في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

ان قال فعل ذلك لان ان الاضافة العرفية خارجة
عن عرفان وهو المطلوب لا انون بالفعل وان ارد
الاجابة ان كان فلا يلزم من عدمه الحاد كما لا يخفى ^{ان}
القول لوجود امر واحد غير ان مضل في نفسه معقول
في الامن والوضع والكم ككسوف معقول في الكيف
لان ^{الشيء} في موضع اتصال الاجزاء المصلحة والاشد ^{ضعف} ولا
منه نوعان متخالفان وقد مر عندك وان كان
المعقول ان العنيفة العنيفة اما تكون الى اخر امتداد
في المنة وان الامور المتخالفة بالوضع لا تضيق ^{ان}
مصلحة واحدة بل هي مناسبات عامة العارفين بالحدوث
هناك فاصلا من بالفعل لا واصلات كما في المنفصل
الواحد المنقسم بالقرينة فليس هذا الايراد مما استصعبا
الاقابل والاقاصل حتى شئت بعض فصلا الوقت
بالفرق بين الموجود في الخارج والموجود في ^{ال}سأل
وهذا اقرب بحكم ليس من ظالم اهل التحقيق
والدين بل هي سالقة عنه التذيق ومع ذلك
فهو حبي على ان لا وجود للحركة في العنق والذي
انبرأ الى بفضل ربي هو ان يقال ان المخالف النقي
نوعان نوع من جهة التباين كالانسان والفرس ونوع
من جهة التماثل كالاشد والاضعف وان ^{الاشد} كانه
يحصل ويتقوم بانضمام ^{الاشد} الضعف وكأنه اعتبار

٢٥

مما الاضعف من زادات من تباين الاشدة ومقوما
فما في مبدء محضه من التحليل من جوانب الى امر واحد
محصل وشابه الاجزاء في هذه المرتبة مضح لا تضل
فانه يدور على الاتحاد كما يحكم به الخيال ويظهر بوجوب ^{الحركة}
النقطة الى مصدر بعد التدرج او بالعكس ويدور
المخالف النوعي على السبيل الاول لوجود ^{مبدأ} حقيق
غير محدد في مبدء محضه مع من الاصل الذي
هو موضع الاتحاد ^{الصدر} ومن جوف في هذا المسم
بالسيد الشيرازي فهو من كمال التمام ومكث
للمجال بل يمكن ان يكون به فغليك عما قلنا فانه من
المقاسر ثم ما نذكره في نفسه ^{الشيء} ان يفهم كالحركة
بطلق على مع من ^{الشيء} في نفسه والاول اسم للشيء
ونماذج عنه وغير قايمة به في ذلك الزمان ^{الشيء}
بطله على الان السبيل الذي هو مبطون على الحركة ^{سطبه}
وسك مال ومعارله وهو كالحركة البوسطة بسط
سائر الزاوية ^{سائر} السبيل ^{الحدود} المساوية
الحركة القطعية وليس هو ^{الشيء} في الزمان بالمعنى
الآتي بل هو مباني ^{الشيء} في الزمان ^{الحدود} عليه
في الاعمال لانه هذه حركة هي حالة موجودة في جسم
وايكاد ^{الشيء} ما هو هيئة له وواحد ^{الشيء}
كون نوع ^{الشيء} في الزمان ومحل الحركة التي

في محل الزمان والآن الذي هو كذا
 به بالفعل أصلا وأما في الدهن باسوة من
 شخصه الفرضية فاذن اطلاق لفظ الآن علمها
 الاسم ايضا يطلق على مقدار الحركة العطفية لا مطلقا
 بل الحركة السوية لتلك المحيط بحسب ما يراه
 والخمس اسامي كلها وشرح ذلك ان بعض الحوادث
 بوجوده في نفسه يسبق بعضا اخر بحيث يصح للعقل
 معرفة ما هو من غير ان يتصوره في نفسه فبما يخص
 كل منهما امر معين منه منطبق عليه فهذا هو
 القبلة والنعمة ليس من شأنها بالذات وجوب
 الحادثة في انفسها بل في الزمان فاذن لا بد
 ان تكون لها معرفة في ذاتها لا يصلح ان يكون
 في زمانها بالذات الا طرفة واحدة من
 انفسها في زمانها في التمام والآخر في العقل
 في الزمان في زمانها فيكون متصلا بالزمان
 ان يكون في زمانها فيكون متصلا بالزمان
 من الزمان في زمانها فيكون متصلا بالزمان
 طرفة واحدة في زمانها فيكون متصلا بالزمان
 متصلة اتصالا في زمانها فيكون متصلا بالزمان
 في زمانها في زمانها فيكون متصلا بالزمان
 في زمانها في زمانها فيكون متصلا بالزمان

لكن
 انما بالفعل ولا في نفسه وعنده قبل التجربة
 العقل بعونه الوهم بما يحلله الى اجزاء ونحوها
 من القوم الى الفعل وعرض له البعد والماضي في
 العقل فاما السلسلة والنعمة فيفسر احرازها من
 تحت شدة لشيء اخر بل من تلقاء هو في الحركة
 بذاتهما فهذه التمثيل الموصوف بالصفات المذكورة
 هو الذي سمى بالزمان وهو امر واحد في نفسه
 هو واحد في ذاته لا يكون قائما بنفسه ولا قائما
 بثبات جوهرا في نفسه فلا بد ان يكون معروض ذلك
 الاسماء الاربعة ان محدد في انصاف متصلا متجددا
 فذلك الاسم لا الى نهاية كما هو شأن الممتد في الزمان
 وما هي الا الحركة فيبطن في البركان البغلة
 من الزمان متقدما الوجود ولان الامداد متناهية فلا
 يصح ان تكون معروضة الحركة المستمرة ولان الزمان
 اوسع من كل وسيع لان كل امر سواء من الزمان
 والمافيات وله من الجبر والوسع في سرعة فهو
 في الزمان فاذن معروضه ان يكون اسرع من
 المسدود وواسعها وهي الحركة الواسعة في الزمان
 المسدود ان عقبارها هو واحد والحد يقطع المتحرك
 في استة الاف ومائة وسبعة وسبعين ميلا وهو
 لفت وسبعة اربعة وثمانون فرسخا من مقعر

قوت وهو متصل متصلا على سبيل التقصير والتجديد
فلا يلزم ان يكون زمان الطرفين هو زمانا الاطر
الوحدية الانضالية ولا يخلو وفيه قال الشيخ في الشفاء
الزمان لا يكون له ان بالفعل موجودا القياس في نفسه
في الفترة اخذ الحق القوم من الزمان هو ان الزمان
نفسه لا يتغير في الزمان لان الزمان هو الغايض وهو
الحر في حده حده لا يتغير في نفسه كبداهة في نوعه لا يغير في
غير ذلك وذلك في ذلك وهو في ذلك في ذلك في ذلك
الزمان نفسه بل في اصابعه في الزمانات كما يحدث من
الفصول الاصلية في المعاد من الاصل في فصل من جسيم
منه من الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان
يكون قد حصل في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في حقيقته الى غيره ان الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان
ان احداثا في الزمان لا يوجد الا في الزمان هو الزمان هو الزمان
الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان
الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان
في الخارج عند الحاضر في الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان
للحاضر هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان
بل هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان
الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان
الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان هو الزمان

والزمان في الاعيان شئ متعدي يقبل الانقسام وشئ
يسيطر لا يقبل الانقسام بحسب نفسه ويبقى ما بقى الاشياء
واما المتصلات المتمكنة من الحركة القطع الممتد المسطوح على
المساو ومن الزمان مقدارها الممتد المسطوح عليها من
المساو الخط او السطح واما الساتر فمن الحركة التوسعية
ومن الزمان الآن الساتر من المساو والممتد كالساتر
وجودات عند فذلك ان المتصلات الممتدة في الزمان
عنده فلا تسامح في ذلك ودعوى الانفاق من صلاحه للوافق
على عدم وجودها مطلقا في الافق المبين له وجوده في
كسب الاحاسيس والروايفه الوجودها عند سمعهم وعلمهم
وجوههم وزواياهم فغم طائف من الزمان كسبهم
هو سادس وغيرهما من الزمان مطلقا وهي جماعة
من المتأخرين الى ان الموجود في الخارج ليس الا الحركة
الوسطية والآن الساتر بل الفكر ووجود الامور في
مطلقا الا في الخيال وحملوا ما في ذلك من وجودها من
الغلا سعة على الموجود في باطن الخيال في الحق ان هذا
الذات ذاتها باطنها متوالي وذلك لوجودها في
الزمان لو لم يكن للحركة القطعية حصوات الاعيان لم يكن
المتحرك سال حركته في الاعيان لم يكن المتحرك سال حركته
في الاعيان شئ من المساو المتصلة اصلا ولا يمكن له
بحسب الحركة في الزمان ان يوافاه وموافاة بالنسبة الى

المقدار المتصل المسافة حقيقة ضرورة ان المسافة المتصلة
 تكون جميع اجزاها في مطابقة للحركة المبرورة من القطعة على
 الزمان المبرور ومبرور المسافة منقطع في الخارج
 لا على ان يكون هناك قطوع لا اجزا مما هو على الكل
 حتى يكون في ذات مقاصد بالانقسام ووجهه وبالجملة
 ان ذلك اذا وصل من مسافة المسافة المستقيمة افا
 لم يكن في قطع المسافة ولا في افاة في افاة
 ولا اذا افاة في قطع المسافة وان قطعها وانها اذا
 قاما في قوة ذلك باطل من رتبة وانفا افاة وانها
 قاما على ان يكون هناك قطوع لا اجزا مما هو على الكل
 حتى يتبين ان ذلك في ذات افاة البرهان او على
 ان يقطع المشرق في مسافة المسافة قطعا ندر محيا ويكون
 مسطحة اعلها في مجموع زمان الحركة بلا تحليل اتصال
 في افاة والمواظاة في افاة في مجموع الزمان
 الشخص الذي هو في زمان الحركة لا في شيء من افاة
 شيء من حدة في زمان الحركة لا في شيء من افاة
 كما في افاة في زمان الحركة لا في شيء من افاة
 ان الخلق الذي في زمان الحركة لا في شيء من افاة
 المراقب الذي في زمان الحركة لا في شيء من افاة
 في زمان الحركة لا في شيء من افاة
 في زمان الحركة لا في شيء من افاة

وايضاً في الحركة الكيفية كيف يكون الاسد ضعيف او
 بالعكس لانها نوعان متخالفان بالحقيقة عند الجموع
 معكرا لآثارها في القطع الباطن برسم خطا مستقيما
 ١١٠ - ا - احواله برسم خطا مستقيما في الادهان
 بتوسط الحس وما برسم من كل منهما في الذهب فهو
 وان كان فاه الزمان بحسب البقاء في الذهب
 محدود برسم افاة في الزمان في مجموع الزمان
 الذي سطوع عليه ذلك الرسم الذهني والافاء
 المبرور في الزمان المبرور يكون معاوية في الحدود
 والافاء على طوع ما يتقارب الاجزاء المفروضة وحده
 الخط المستقيم او المستقيم في الراسين المذكورين
 في الاعيان والافاء في زمان في الادهان وفي
 محصل في الزمان الان الاول معاوية اخراة حدودا
 في زمان واما بقا مجتمعة في الثاني معاوية الاجزاء حدة
 وبقاء معاوية هذا هو الذي بعد ما ليس في الذات
 ان قيل لعل الرسم المبرور في الادهان افاة هو
 الوسط على صفة الاسم ان حدة اسم السببية
 التي حدود المساوية في الزمان ان الرسم الذهني
 حدة هو في الراس على البقاء في الامكنة
 والافاء في الزمان في الزمان افاة هو المشرق في الخارج
 والمشرق في الزمان في الزمان افاة هو المشرق في الحدود

واجتماع الحدود لا يحصل عند متصل فلو كان الامتداد
سعمل الذهن واحدا لانه نفس الامر سواء ما فيها الف
في الخارج امور محسوسة متعاقبات اجتماع تلك الامور
في الذهن فكما ان ذلك المرسوم مطابق لما في الامر
عليها الراسه مرور زمانه فبالتالي ذلك الراسه
انصاف الامر بالكلية منطابقا وانما يبق مع المساحة
لغيره من ثباته وسواء ما في الفتح
بالذات فلا بد من وجود الطبع في الاعيان واذا ثبت
وجوده ثبت وجود الزمان الرابع المقتضى لثباته
فان الرابع المقتضى لثباته لا يكون قاطعا للزمان
ففي وجوده مع غيره العقل هو في الفطرة في
تكونها ضرورية فالتشديد او ادعوا تلك المقتضى
حيث راعوا ثبات الخلق ففهم ان الزمان طبع في
وهي وجود الفعل بكل اتصال الانشياء وهو مقتضى
والاشراق في انبتوا وجود البعد المقتضى لثباته
المقدم والاهتمام اذ عرفت ان تلك المقدمة في اشياء لا
سواء الانعقاد حينئذ ان ما وراء العالم يتقدم
متعاقبات فيجب وجوده فيها المقدمة اذ الحق المشا
وغيره من رضاء العلاء سعة وجوده
المتقدم على الزمان المتد المقتضى لثباته
هذا الا كما على ما في الكل بصفته وعلى كذا

والمتقدم

المتقدم ان لا يكون المتعاقبات وهما سعة على عمل
او من حيثية متعاقبات على فرض العقل لا بد من وجود
الوحد او الفرض فقط ومن ههنا اجابوا الهندس
المتقدم في الزمان فبالتالي حصول الحد في الزمان
بذلك فلا بد من وجوده بل عند ضرورة وقوعه في
المتقدم في الزمان فبالتالي حصول الحد في الزمان
المتقدم في الزمان فبالتالي حصول الحد في الزمان
على السلامة واما مقتضى وجوده في الزمان
الاعتناء ان الحركات المختلفة في زمان واحد او في زمان
متعدد ومتناوثة فلا اعتبار بغيره بل في الزمان
فان كان المتعاقبات مع قطع النظر عن الزمان
بذلك في البطلان لا يشك في ذلك فبالتالي حصول الحد في الزمان
من وجوده في الزمان فبالتالي حصول الحد في الزمان
والاكتشاف فالحق ما قاله في الاقوال في الزمان
المتقدم في الزمان فبالتالي حصول الحد في الزمان
في الزمان المتد المقتضى لثباته فبالتالي حصول الحد في الزمان
سواء في الزمان فبالتالي حصول الحد في الزمان
على عدم وجوده في الزمان فبالتالي حصول الحد في الزمان
عجيب بل انما انكر من كبر وجوه الزمان فبالتالي حصول الحد في الزمان
او الزمان فبالتالي حصول الحد في الزمان
وشكوك في بطلان المتعاقبات في الزمان فبالتالي حصول الحد في الزمان

نلك الشهات وحل نظامها الوهم وفك عقودها
وانه الموقن والهادي الى سواء السبيل فتقول فيها انه
قال الشيخ في الشفاء ان الحركة اسم لمعينين الاول الامر ^{المتصل}
المعقول من المساء والمسيهي فذلك مما لا يجوز ان يحصل
ما تفعل قائما في الايمان لان المتحرك ما لا يصل الى المشي
فالحر كانه جديهما بل انما ينظر ان ذاك قد حصل
خوامر ^{المتصل} فصولا اذا كان المتحرك عند المستهي وهناك يكون
هذا المنتظر ^{المتصل} ان قد انقطع رطل فادن كيف يكون
بحصول حقيقي في الوجود وهذا الامر ما لا ادوات له قائمة
والايمان بل انما يرسم ذلك في الذهن لان صورته
في الذهن ^{قائمة} بسبب تشبه المتحرك الى مكان مكان
ومكان ادمية او برسيمية الى الان صوت المتحرك
وله حصول في مكان وقرب وبعد من الاجسام يكون
ان طبع فيه ثم ملحق من جهة الجسم صورة اخرى يحصل
له آخر في زمان وقرب وبعد آخر من فاد ^{المتصل} سمع صوت
كونه في المكان الاول في الجسد ثم قبل من الها على
ان رسم صورته كونه في المكان الثاني فقد اتممت الصورة
في الجسد ليس في الذهن بالصورة من معاني انهما
صورة واحدة ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في
الذهن اذ الضمان لا يحصل فيهما المتحرك في الوجود
ولا الحالة التي سماها الوجود قائما ^{المتصل} في المعنى الموجود بال

المتحرك ان يكون الاسم واقعا عليه وان يكون الحركة
المتحرك في المتحرك وهي حالته النوسطة حين يكون
الطرف الاول من السامر والحاصل عند الغاية بل هو في
صوت الحركة المتحرك في الوجود هذا كلامه
وعما ان هذا ^{المتصل} لا يصل الى غايته وجود القطعة مطلقا
لكن كذا في ^{المتصل} المقصود منه في وجود الحركة
المستقلة على سبيل قولنا انما لا يتجمع اجزاء
بالحصول في ان ^{المتصل} والحد في ^{المتصل} قال الشيخ في الشفاء
بالفعل قائما في حصول ^{المتصل} هو قولنا انما لا يتجمع اجزاء
لا بد ان قائمة في الايمان الى غايته في زمان وعاد ذلك
والله واصله او لا قوله فيما بعد وفيه ^{المتصل} المتحرك
على سبيل وجود الامور في الزمان وبما هو امر جازم
الامور الموجودة في الماضي ^{المتصل} في الوجود في ان
كاد ^{المتصل} في هذا ^{المتصل} في الوجود في الوجود
فيها في زمان من القوم المحصور والحد في الجسد
الامور التي حصل بالفعل في الوجود قائما مستكما
فيها في التحصيل ^{المتصل} في الشفاء
ما قبل في انه لا وجود للزمان في معنى على انه لا وجود له
في الزمان ^{المتصل} في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الحاصل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

فقد انقطعت الحركة فلا وجود لها في الخارج اصلا والحاصل
ان المتحرك اذا وصل الى المنتهى فالحركة انصفت حال الوصول
بانها وجدت في ذلك الزمان الماضي الذي قبل ان الوصول
التي هو بفاته وهناك يتم وجودها في الماضي وطرفها
توجد في تلك النهاية **وهذه** في حصول الشيء
الواحد في نفسه على سبيل التدريج غير معقول لان
في الجزء الاول من الزمان لا بد وان يكون مغاير لما
حصل في الجزء الثاني منه لاسمحاله ان يكون الموجود
عنه المعلوم فاذا هنالك اسما متغايرين في صفة
للاقسام متغايرة لا تصل بعضها بعضا ايضا لاختلافها
فيكون كون كل واحد منهما حاصل لا دفعه لا بد
وتدفع الى الامام الزمان في هذا الوجه في المساحة المستوية
فما فعله حصول الشيء على سبيل التدريج متفق عليه
من الحكماء ولي فيه شك فان يقال ان يقول الشيء
اذا تغير فذلك التغير اما ان يكون لحصول شيء فيه
او لشيء عنه فلا يراه اذ التحدث في شيء مما كان
او لم ير عنه شيء مما كان موجودا وحسب ان يكون
حاله في ذلك الا في كماله وسرته لا يكون فيه تغير
وقد مر من ذلك ههنا فان الشيء اذا تغير فلا بد ان
يحدث في شيء منه او في شيء عنه فليس معنى ان يحدث
عنه شيء فذلك الشيء الذي قد حدث كان معدوما

وجود او غير ذلك الذي عليه ذاك فانه قد كان
معدوما في سبيل ما كان احدهما معدوما لا
اذا كان كذلك فيكون ذلك الذي حدث فيه او ان يكون
في اسده وجودا او وجودا اوله يكون فان لم يكن فهو معدوم
فلا في الوجود وجود وان حصل له وجود فلا يخفى
بما ان يكون معدوم في القوة او في الوجود فان لم يكن
فان الشيء حصل في كل عامه في واحد وهو
حاصله فعلا ليسير اسير وان في نفسه شيء بالصوره
لان في زمان ان يكون عن الوجود ولا وهو محال لا
تكون الشيء الواحد موجودا ومعدوما في وقت واحد
واما ان يكون في الشيء الذي حصل في عامه وجودا والذ
لم يحصل عامه معدوم في الشيء في وقت واحد
على التدريج بل في زمان امور متباينة فالجواب ان الشيء
الاحد في الذات مع ان يكون له حصول لا دفعه
الذات له احد كشيء امكن ان يقال ان حصل
على معوان كل واحد من تلك الامور الخمسة فاحصل
حينئذ يكون حين حصول الاسماء على الحق
احدث وقد حدث في ذاته وفي ما لم يحدث
في عامه معدوم في الجواب لا بالصوره فان
الامر في وجوده لا يحصل على ان اسماء مرادات التو
في عامه معدوم في الجواب لا بالصوره والمسافة

في الايمان بوجوب انقسام الحركة بمعنى القطع في الزمان
على سبيل المدرج كما قالوا في القطر الدائر والسعلة
الحواله ولا يخفى ان هذه السعلة على تقدير تمامها تدل على
عدم حصول الحركة المصلة مطلقا سواء كان في
او في الادهان فانه اذا لم يكن حصل الشيء الواحد في
على سبيل المدرج معقول لم يتصور حركته بل بحال في
العين ولا في الزمان مدبر ثانيا داخل وهو ان
ان وجود الشيء تمامه في الآن احص من وجودها
مطلقا فان ذلك قد يكون في الزمان لافي الان وجود
الشيء المصلة ذاته لا ياتي ذلك اصلا والمدرج
الوجود الحركي ثانيا والبقا في الانصاف من جهة الشيء
الواحد في نفسه تمامه في مجموع الزمان الذي هو
مصل واحد صحيح بل ثانيا في وجوده هو به الابد
بعضها في ان او في شيء من المعاصر الزمان المنطبق
عليه وان طباع كل حادث استجاب ان يكون
تمامه ابتداء غير متعدي على ان محض وجوده هو به
لو كانت له ان محضه بل لا بد المصل الواحد
الذي لاخر له بالفعل اصلا وجود في الزمان المتصل
الواحد الذي لاخر له ايضا بالفعل اصلا ولا يكون
ابتداء وراء ذلك فالحاصل ان الشيء الواحد الذي
اذا كانت ذاهبه ايضا لم يصلح للانفصال الى

بعضها في ان او في شيء من المعاصر الزمان المنطبق
عليه وان طباع كل حادث استجاب ان يكون
تمامه ابتداء غير متعدي على ان محض وجوده هو به
لو كانت له ان محضه بل لا بد المصل الواحد
الذي لاخر له بالفعل اصلا وجود في الزمان المتصل
الواحد الذي لاخر له ايضا بالفعل اصلا ولا يكون
ابتداء وراء ذلك فالحاصل ان الشيء الواحد الذي
اذا كانت ذاهبه ايضا لم يصلح للانفصال الى

القسمة التي هي قسم الى ثلثة اجزاء فاذن الآن القائل
بين الماضي والمستقبل ليس زمان وما ليس زمان لا
يكون فيه حركة فاذن لا يكون فيه حركة فاذن
الحاضر ليس فيه حركة ولا يكون فيه اساء الحركة فيه اساء
والمطلق لا يصدق ان يقال انه لا يتغير من الحركة هو الذي
كان موجودا في زمان حاضر بل الصحيح ان يقال انه هو
الذي كان بعينه بالانسان الى ان قبل الحال مستقبلا
ومعناه ما مضيا وصار في الحال كله ما مضيا وكذا
في المستقبل ففانك مصبات واسمها لا تفرق
بعد فروع الآيات الا مساهمة لكن في الواقع
الا الزمان ليس له لانه لا قطع حيز في قسوته فلا
فلا وجود للحال ولا يتنظرون في منا جواب التهمة
في الزمان بان يقال الحاضر هو الزمان موجود
ان لا نقسمه اذ لو قسم كان منه ماض ومستقبل
ولا شئ منهما حاضر فالجواب لا نقسمه ولا يفرق
مثلا ما استقبل فهو موجود ومستقبل منفصل
وما استقبل الامساع اتصال الموجود بالمعدوم ففان
فاذا انقضى هذا الآن وجد ان آخر منفصل عنه بل
ما من وجه كذلك الزمان ليس الاوقات مفصلة
متتالية اما متناهية كما هو مذهب جمهور الفلاس
او غير متناهية كما هو مذهب النظام وذلك لما سبق

ما الماض والمستقبل وليس له قسم احدهما الآن اما
هو الفصل المشترك بين القسمين كما انقطعت في الخط والمكان
ليس المعدوم مطلقا او ماضيا معدوم في المستقبل كالحال
والسبيل في الماض وكلاهما معدومان في الحول وكل
شئ موجود في موقع وجود وليس عدس في
شئ موجود في حيزه مطلقا الا ترى ان اليوم معدوم
في الليل والليل معدوم في اليوم وكلاهما معدومان
في هذا الفاصل بينهما وكل منهما ثابت في مرتبة انه خير
باعتبار قدر وقد وقع الخط هنا صاحب المواقف
ان قسم الزمان الى ماض وحاضر ومستقبل ونبه
على ذلك صاحب كتاب الزمان عند الحكماء امام افاض
او مستقبل وليس بينهما زمان حاضر الى اخر ما قال
فانقول بوجود الحركة في الماضي او بوجود الزمان
في المعنى الذي اوضحنا لانا فقص كما نرى صاحب المواقف
المؤلف من مجموع الحركات الماضية والاساس
والابن سينا في جواب استدلال المنك لم يفرق
السلطة على المساع وجو الخواص المتعاقبة الى غير البهاه
ان مراده عدم وجودها على سبيل القتام والفراد
مصور فيها البطور وظهر الزيادة والبقية ان بناء على
من اسيرط للمعدوم الوجود الا ترى الى قوله في
معدوم لسانه ليس له زمان وليس له سعة عليها

الادوات التي هي في الوجود لانها لا تتغير
لا وجود لها لانه لا يتغير
ولا هي اقل ولا هي متناهية ولا غير متناهية
في جواب ما قيل ان الحركة الاخرى يكون وجودها
موقوف على وجود حركات الاخرى
كما لا ينسحق لا يوجد لان الاصل المذكور لا يتغير
بالنوع المذكور فان يكون امرين معدومان في
نظر وجود احدهما في المستقبل ان توجد المعاد
فلكه حتى يكون موقوف الوجود عليه فاما كان
على هذا وكان امر في الماضي معدوما ومن شرط وجود
ان يوجد امر في زمانه في ترتيبه فيكون لها بعد
فيبتدئ في الوجود من وقت ما يشترط اسما
في موقوف الوجود على امر في زمانه لا يوجد
في زمانه لان ليس يوجد الا وقت وجوده
في زمانه لانها لا تتغير في زمانه
فهو معدوم في هذا نفس الموضع هذا كذا في الطبيعة
ما يفهم منه ان قيل بل هو ما فلفهم من اتصال الحركة
في ارضيه المقدمة على الان بالمستقبل المتأخر
كانت ماضية ايضا بالنسبة الى الان الحال
ان يكون من الوجود والمعدوم اتصالا
ان عني بذلك اتصال الموجود والمعدوم

عني يحصل منهما وجود عيني في زمانه
عني اتصال الكيان في الزمان في المعدوم
الآن الكيان في الزمان المستقبل بحيث يكون
الامر موجودا في واحد في مجموع الزمان وهذا محل
في الزمان ان يصفى من الوجود في احدا الزمانين
والوجود في الزمان الاخر وهما في الوجود العيني
مستل في نفسه اذ ان في رضى في ذاته ما يصل الى
المستل في ذلك الان والحال في رضى في زمانه فذلك
مستل في هو المطلوب الثابت في الفرض من
الامر في الطريقة فالحركة في الزمان المتأخر من
الامر في الامر لا يمكن الوجود او احدا متصلا في
الوجود في ذلك الامر من الاوهام الفاضل
لا يظلم من دون انفس الغامضة ثم ان قيل
الدواعي انه اذا قيل بوجود الماضى
ان راد ان وجود مقارن بوصف الماضى في زمان
يكون موجودا ومعدوما معا لا معنى للمضى في قضاء
وانه كان مقارنا بوصف الحضور ثم ان وجوده في الزمان
مستل في ان يكون موجودا في ان فما لا يكون
في ان لا يكون موجودا في الماضى وعلى ذلك في مقارن
الوجود للاستقبال وبعان اخرى التي في الاسل
في الوصفين ولم يجمع شئ منهما فانه لا يوجد احدا

والحركة بسبب ان الحركة من المضي الى المستقبل
لا تنصف بالزمان ولا بالمكان ولا يجمع وجودها في زمان
او وجودها في مكان فاما ما هو ليس موجودا الآن او مستقبل
فوجوده الآن في نفسه لا يوجد في الخارج **فان قيل**
هذا مغالطة لان الانتم انما هو بالزمان الى الآن
لا يسبب الاعيان مطلقا فاذا كان ما ليس له سبب الوجود
لعيني الممتدة لك الوجود الى وقت في الان في ذلك
فلا يرفعان عن شئ ولا يصح سلب الوجود في الاعيان
ذلك السلب كونه في الآن فقد ينافي وجوده في
في الآن بل هو كذا بان معا فاذن وجوده في الماضي
وصف الماضي لا بالقياس الى الآن لا يسبب الاعيان مطلقا
فلا يصح الا الحكم بعدمه في الان **الاجابة** بعدمه في
الاعيان مطلقا فاذن ليس له في عدم وجوده في الماضي
وجود مطلقا وكذا القول في الاستقبا **ومنه**
سببه انه هابطا منه من الزمان كما ان الزمان
ان هو ما من الزمان في نفسه من سببه في الزمان
سواء كل المنع ان يوصف بحركة في الزمان
كل حركة لا تكون الا منتزعة الى ماض و مستقبل
الا وهو زمانان ومثبتوا الحركة في موطون ان يكون زمان
واحد في زمان واحد او زمان واحد في زمان واحد
الى ماض و مستقبل هو قول غير صحيح فانه

في حقيقتها نحن نريد الذي لا حركي ان كثر اسم الحركة واقعا
عليه عند ليست مما ينقسم الى ماض و مستقبل بل هي ايام
ماض و مستقبل في واحد باقية ابدا ما حرك المتحرك
واما الحركة اليه هي اجزاء القطع فانها لا يحصل حركتها قطعا الا في
زمان ماض ومع ذلك ان كانت الحركة تنقسم الى ماض و مستقبل
فانها تنقسم بالزمان فانه اذا فرض الزمان الذي يطلبت فيها
اعرض لها ان تنقسم لان الان يكون حاصلها بالفعل و
من ثمة قال بعض المحققين ان الزمان ونحوه بجميع اجزائه
من الابن حاضر عند المبدأ وببينة بان كل ما حصل من الزمان
امتد والحركة المتصلة المتصلة في الاعيان بدهر محافده
وجود في اتمتة هو شئ واحد متصل في نفسه وهو
حيث دانه حيث لو ان متصل الى الاحكام كانت تلك الحركة
غير زمان حدوثا وبقاءا واذ عرفت قسمة وتعيين بحسبها
ان متصل قسمان احد سماها ماض بذاته بالقياس الى ذلك
الآن والآ مستقبل بذاته بالقياس اليه وكلاهما
من المبدأ الواحد الذي فله وجوده في الماضي فهذا
اعني بان متصل الماضي والمستقبل وليس من اتصال الماض
والمعدوم واصل السلك من ماض الى المستقبل فله حصول
بكونه لا حصولا فاما اواما المستقبل الذي وكم العدم
المعدوم بعد فليس هو المستقبل الذي يقال انه جزء
زمان المتصل الموجود وكيف يكون ما لم يدخل في الوجود

ويخرج من امر الوجود حصول الجبروت
 الرومان المندمجون في ما هو ماضٍ ومستمّر بالقياس
 إلى ذلك الآن جميع اجزائه متضاهية
 المبدأ الآن قبل من ان يكون عند من يقال
 فكذلك الذكاء والطينا لك كثيرا
 فذكرنا في بعض المواضع تنبيها وذكرا
 في المقام الثاني ان يكون بعد ما ذكرنا في الاول
 في هذا الباب خبايا ولواذ نت الاطلاع على ذلك
 بل مرجع الى الشفاء والافق المميز فانه مطايع
 ما فيها لتبني الحق وهو دقيق في قلوب
 في السبل **الوجيز الرابع** ادله الجاهل
 وانتهى تقسيم الجسم اليه لكان يمكن من تقسيم الجوز
 او صفاخ غير مساهمة فيسنة الارض والسموات
 في النهاية لا يتناهي وهو باطل بالضرورة واحاط
 الشيخ بآثاره استبعاد وتجيلا ما جزم الفيلسوف
 فانه غير موثوق به وبامتناع خروج جميع الاشياء
 الى الفعل وجودا بل فرضا وقد يجاب ايضا بان الجسم
 يبل الانقسام الى اجزاء غير متناهية متناهية
 في تجزئته الى حد لا يمكن للعقل تجزئته فذلك الاجزاء
 متناهية فلا يمكن مجموعها غير متناه الا في انفسا
 الذوات الاخر المتناهية مرة ونصف ونصف

٤٨
 فيكون حصول متناه الا في انفسا
 الى اجزاء مساهمة متناهية متناهية متناهية
 ومثله في الاشياء فصل ما هي الاحسام من الشفاء حيث
 فان من بعض النواحي ان الجسم كالايتناهي في القسمة
 لا اصفه ذلك في الحال في العظم وان اسماها
 الجسم غير متناهية بالقسمة قال انه يصح من وجوه ولا يصح من وجوه
 واما الوجه الذي يصح به هذا المذهب فانه ان
 لك في الشهور ان يقسم جسمنا هي اسماها نصف ذلك
 في الشهور ولا يزال يتخذ جزء من المقسوم ويصنفه الى
 في ان جسمنا غير متناهية في اجزائه كما ان جسمنا غير متناهية في اجزائه
 اصغر ونصفه الى زيادة او لا يزال ينزاد او ذلك
 كما ان منها يكون اصغر من الاول ولا يبلغ الجسم المتناهي
 في الربادات انساوي حمله الربادات في الجسم
 في الجسم المقسوم وهذا الصنف لا يزداد
 في العظم او في العظم او يزيد عليه في ذلك
 انشأ وهذا عجيب عما قيل ان الجسم له كان متناهيا للقسمة
 الى اجزاء لكان فيه ذوات الاجزاء الغير المساهمة المتناهية
 كان يكون في ذراع مثلا نصف ونصف الدار في قسم
 او في ذلك وهكذا وكل جزء من اجزائه متناهية في اجزائه
 للذات غير المساهمة المتناهية في اجزائه المتناهية في اجزائه
 في جسم غير متناهية في اجزائه ما ذكر ان الجسم انما يقبل

فبعضها عام حقيقته وبعضها جزئي فبعضها متصل
بشيء ما خارج عن قوام حقيقته عام او خاص فكل من تلك
الانواع في المعاني وان كانت موجودة لوجود الشخص حقيقته
ومستوعبة لوجودها من وجوده وكانت فعلية او تقريرية
مندرجة ومتصلة في تقريره وعلمه لكن ذلك الوجود
الذي انشأ الى انشائه كونه هذا الشيء اقوى من شئ الوجود
الى عرضياته لان الناسات داخل في قوام حقيقته بخلاف
العرضيات التي لا تليق الى اللون والبياض كنهف نسبة وجودها
الى هذا البياض والى كنهف مبا او مفرقا للبيض كيف تعلق
بمفردها وبها وبالحمل سواء كان الحمل بالذات او بالعرض
شخص هو وجود جميع الطبائع التي عليها من حيث ان
امور موجودة موصفا اتقوا بان كان وجودها عين وجود
الشخص حتى لو فرض الحيوان مثلا انه شئ براسه كونه
هو وجوده براسه لا وكذلك الانسان والماس في الصفة
فثبت الاتحاد في الوجود والحقيقة من حيث ان
المساسة والافراز الخارجة من هناك على اصلا ولا
احدها بعين وجود الآخر ولا بعين وجود الكل لا بالذات
ولا بالعرض هذا **المقدمة الثالثة** ان الكمية
مستداهما الوجودات تحصلها انما هو بكونها وليس فوق
شئ بل هو فوق الكل فلهذا ذلك اذا اول ليس في مقامه
وبكمياله مسبوق بكمياله بل انما هو في ذلك وليس كذلك في

بالانتماء سواء كان كونه او هو لانه لا شئ من الامور
يكون هو اول امتداد او اول كمال يكون شئ في شئ
كنسبته الوحدة الى الكمية المتصلة بل ان شئ
مبدأ او كونه كمالا متقدما ومقدرا ساقيا يمكن ان
قبل امتدادا اخر انقص من ذلك واذا لم يكن هذا
امتدادا يكون هو اول امتداد واسبق كميا لا وقدر
اتصاله لم يكن ثمة ثان فضلا عن ثالث ولا مسبوق
عن مسبوق بعد مسبوق فليس الامتداد من حيث
هو امتداد مطلقا من كونه شئ او كونه جزئيا بل كل امتداد
اتصالا في فرضه ولو كان قطر العلك المحاط فمضام امتدادا
مستحقا مسبوقا بامتداد سابق ووليد ليس قبله بل
ووسط ليس متاعا من احوال متفرقة ومتصل ليس
مستقوما من امور متصلة بل هو واحد في الذات
واذا ثبتت هذه المقدمات الثلاث وصحت
فان لم يبق فيها نقاش الا ان الامتداد سواء كان
جوهريا او عرضيا اذا كان وحداني الذات غير متا
من امتداد ولا من كمال من شئ فلا معنى لوجود منه
للاجزاء او للوحدانية اذا كانت تحت البساطة اذا كانت حرة
واتصالا من غير قيد انما من حيث هو عن الانشئة
والكبر والتبصر والتكرار واذا امتدادا بالحق
لا امتدادا بالكل ولا وجودا بالكل لانه في كل ما عرفت ان الوجود

٥١
٥٢

ليس الاقتران فيرون المهيئة ومحض فليست هاتين معا
فان الاصل الذي لا يمتد الى الفعل ولا يمتد
لها بالقبول ان انه لما فرض امتدادها وكل امتداد
كان فانه يمكن ان يكون اريد من امتداد آخر ففقد
يخرج اليك ان سوهو ومفروضه امتداد دون امتداد
ومشادون شوق فالما لعلات ما لا يمتدك والمحمولا
لتقولك يمكن ان يمتد منها الوجودات كقولك
وهذا فقط وح فانت غافل من الامتداد الاول
فولم يمتد بل انما مقبولك التكملة والنفي قوال
عقلك ما طبع اوله وحديث ما حدثت بانها فالاجزاء
فيكون موجودات وامدادات والفعل حيا
وجعل امر غير جعل الكل ولو كان لما طبع وهذا
لم يمتدنا اتفاقا ان الاثنان يفعل فيد الوجود
والوجود في الفعل فهو موجود في الفعل
من الفعل الثالث الاجزاء المصلي ليس
الكل لا يمكن ان يمتد وجودا لتمام من وجود
الذي عيين على ما يمتد في المدة الثانية اي ان
الدراسي لا يمكن ان يكونا من اسمها ذراعافيين انه كيف
علا الكل بل ادا وعلما من ذلك فقول صاحب
الافق المسمى ان الاجزاء المقدارة موجودة من وجود
المشاكل الواحد من كل واحد لا ان يقال ان الاجزاء

٥٢
منه من وجود الكل بالقبول ولا يمتد من
كل واحد قال الشيخ في التعليقات اذ انبسط
سم ففقدنا جزء من امتداد جسمه وانما هو جسم
س هو جزء او لا فلا نفهم الرابع ان المدة المتسعة
الوجود اذ كيف س من
احيلا فمما يقوم اليه من الامتداد ليس الامتداد
منه فمختلف ما حيلاته وتباين بقاينه واذا كانت
الوجودات مساوية كانت هناك كس بالقبول في نفس الامر
لا يمكن هناك الوجود بالانصال او عدمه ان في الوجود
بالانصال والوجود له احوالها وليس الكل وهو ان الحقائق
مختلفة لا يمكن ان يمتد الا التماس وعلم من هذا ان الاجزاء
المتسعة في الوجود متساوية في الحقيقة لا تسها وحدها
في الحقيقة مع الوجود الما من ان هذا المسمى
انما التمس كس ولا يمكن ان يمتد من التماس على
ان يمتد الى نفس موجودته الذات وهو الامتداد
في الحصول فلا يمكن مع الوجود الذات بل التماس كس
الصواعب ومحصن الاضافات اذن لا يوجد ذات
نفس فالمعروف لا يعود بعينه اذ عند اتحاد الذات بعينها
فان الوجود والاعمال ينفيه من الانسنة لمتان لا
الامتداد والوح فالامتداد المتصل اذ امر الوجود
شرك ذلك الانفصال وحدث لا انفصال انما هو

الاتصال الثاني ليس والاتصال الثاني ما مل فيه املا
واقفاً في هذا الخلاف ما تقدمه العامة السادسة
التي الفطن ليس مختلف عليك ان من بطلان الحجج عام
ان الجوهر المتغير بالذات عما هو جوهر متغير بالذات
دون نظر الى حلول شيء فيه او اتصاله بمعنى خارج عن ذلك
يكون عمداً متصلاً فاللزام الاول انما هو اتصال الامتداد
الجوهري واما الامتداد العرضي واتصاله فانما هو من
قواعده وانما يحصل في مرتبة مناهج عن ذاته بذاته ما لم يتغير
امداد ذاته لا يجمع فيه من حيز من حيز واما بالذات
في مرتبة ذاته عند ان لم يمتد بساطه ولم يمتد
محمداً امتداد واسهامه الا ترى الى ما ذكرنا من الاتصال
محلله وفي الامور المحللة تكون التقسيمات لكل الحيز
وايضا لو كان الجوهر المتغير من مرتبة ذاته
متغيراً في نفس مهيته بل في امتداد الاتصال السبب
سراجه الامتداد العرضي فيه لكان هو متغيراً في
ذاته بل العقل يحس بطلان الانقسام ولا يقبل الابعاد
والذي يتناقض اليه من بعد اطلاع على بطلان الانقسام
تشك في بطلانه ما اطل ما نزع افلاطون والسبح الامم
ان الامتداد انما هو عرضي فقط اتصال الجسم انما هو في
المرتبة من الامتداد الجوهري في الامتداد العرضي واما
الامتداد السهام لا يشترك فان المراد من الاول هو

الامتداد في ذاته ومن الثاني المتعارض له وبعد ذلك
تسواء الامتداد عما هو في امتداد كان وحداني
الثاني ليس له مبدء ولا عاود ولا تمثيل في مرتبة ذاته بل هو في
حد نفسه اتصالاً بحد وساطة ساذجة فاذا طرأ على الاتصال
ولو في العقل والنوهم فالمتد السابق قد انعدم في الخارج
اذا كان الاتصال خارجاً وفي الذهن اذا كان ذهنيّاً
الوجه الثاني الساطة والاتصال كشيء مع الكثرة والتكثير
الاتصال الا ترى انه حصل عاوداً ومكالم سابق وهو احد
المتفصلين فالمتفصلان غير المتصلين سابقين
سريع من الاول وجود واحد وهما يتبع وجودان
بعد الوجود مسطر لعدد الذات ولا يصح انهما
في المتصل لان الحمل هو الاتحاد في الوجود وقد عرفت
ان عدم الوجود في الوجود وحده ففقد في الشخص ايضا فان
هو وجوداً مشتركاً بين الاثنين في انهما لم يكن
كذلك حال الاتصال ووحدة تسميه المتصل تحويل الى
الشخصه الى الكثرة الشخصية وبطلان الوجود الواحد
بطلان الوجودات المتعددة وعكس ذلك في طرأ
الوصل الى الفصل ومن ههنا الزيادة في المحيط
كيشق التعوض ما يرد به وباتصال وطريقه ومن ان التعوض
ليس اعياناً بالكلية بل هناك لقاء من وجوه ولم
من ههنا من في الجسم شيئاً وراء الجمل هو المتحد في

بالفعل فليس فيها ريب وضعي حتى يطووا هذه من القواعد
 وثانيها ان الامر الاصل المشايي بعين ذلك لا ينفك الى حد
 امر يحصل حتى يفسد النسبة بالاقليته او الاكثية او المساواة
 او الوجود اعني المصنوع امر بسيط لا يخفى فيه اصلا وانما
 هو هنا بالاقول معني ان المادة ان يصير تلك الاجزى الخيالة
 عينا او كان هناك كثر في الفعل كان هناك و
 بالقول لكن هناك في الفعل وعمل هذا الجواب
 ما قبله المخرج ان يكون المخرج واحد في كل واحد
 ان يكون في كل واحد كثر من ان واحد لان البطون
 في كل المستكنات عندهم مواءم كل طية المخرج
 بطون في العكس ولا تفاوت من ذلك ولا في
 وذلك بان يقال لما كانت المسافة من جهة واحدة
 الى حساب الفرض في وجه متماثلين معنى لا يفتقد
 في تمام التوجه في المساي من مواءمات
 في وجه متماثلين واقفي يحصل من تمام خط
 في خط داره فهو لا يفسد والامر يكون اصغر ويلزم الخرج لان
 الراوي في وجه متماثلين وان كانت هناك فلا بد لها
 في وجه متماثلين وان كان الوجه هو الذي هو في الراوي الحاد
 في الدائرة والخط المماس لها العود على وجهها
 في وجه متماثلين وان كانت هناك فلا بد لها
 في وجه متماثلين وان كانت هناك فلا بد لها

ينقسم بالقسبي الى ثمانية على انه من عدة انقسام الحال الايق
 انقسام الحال ان قلت قد تقر عندكم ان كل راو واحد مستقيم
 خط من ينقسم خط مستقيم الى غير الهام في كل ربع
 من المراتب اللامساوية الى مثل الاصغر والاول على الاول
 يكون الاصغر اصغر وعلى الباقي لزم انحصارها لا يتجاوز بل
 ما لم يحصل من الحاصل من وهي الاصغر في غاية قلت
 ليس جازا للمستقيم الخط من لان الحاصل بينهما فان
 في نسبت عدد من ان يكون احدهما عاد الاخرى او
 يكون امر مشترك بينهما كذلك وما يقال اعظم او اصغر او
 انهما وانقص من الاجزى سبع . . . النسبة الضمة لكن اذا
 كان كل راو من مستقيمة الحاصل من ينقسم الى غير النهاية
 الراوي من مستقيمة الخط من وكل راو من مستقيمة الخط من
 من احد من احد الحواد فلان يكون كل راو من مستقيمة
 الخط من مشتملة على سطح عند الحواد انما هو احد اسملا
 بالنسبة الموحدة فاللذرة انحصار اللامساوي الى اللاتق المساهي
 التماسي من الحاصل من وهو من سمع عددا اخر كان بالقول
 العربي في السعد او لم امل الوجه السابع اذا فرض
 خط فيا على خط وعلى الاول على الباقي تمام المار في مخرج
 اخر المار عليه والمماسه سها انما يكون منوط لان المماس
 من الخط المار هو طرفه ومحسوس النقطه لا يكون الانقطه
 فالخط المار عليه مركب من نقطه متتالية وكذلك السطح

فان

خط بعد المماسه ولا يبقى امتدادها وبين آخر المماسه
فان تلك النقطه انما هي نقطه بالمماسه لا غير فاذا ابطلت
تلك المماسه بالحركه فكيف يبقى وهي نقطه وكيف يبر
الخط الذي هو مبدأ له بل النقطه والخط والنسب كلها
حدود متناخضه عن وجه الجسم ففي حركه من الحركه كما فتننا
في حركه الكون في المسطح المماسه من حركه اخرى بعد حركه
وهكذا فلا تنال لان هناك لامماسه في زمان بين
ملك المماسه والمماسه الاخرى هذا وما حقه فيها
ان دفاع قول الفخر الرازي في شرح عنوان الحكمة ان تعلم ان
شيء غير منقسم وانما جعل تسلا في الزمان تسليم يكون
الآن شيئا قائما بنفسه مستقلا لا بدانه ثم ان يفعل
الزمان وذلك بعينه رجوع الى مذهبي الامام الاول
ان الزمان جوهر قائم بآفته مستقل بنفسه ثم ان يحصل
له نشأه متعاقبه متوالية في الحوادث ووجوب الابداء
هو ان الان بمعنى متداوم التوسط ومكثاله ومعيان
هو الذي يفعل بسلاسه باسم ارجوعه واستمراره
الزمان كما هو ليس بطرف له ولا قائما بنفسه واما
الآن بمعنى طرف الزمان فنفسه فعل الزمان اليه يتجهون
وتجيب كنسبه الفعل الى النقطه بالنسبه الى الخط فافهم
المفصل الرابع واخره اسئلة وردت في شكل
اسلت على ما قلنا ان الجسم فعل الجسم لا الى ذاته وكذا

اسرها وكذا الحركه باسمها وكذا الزمان للمماسه
اخرى من الجميع من الانفسا كما شالى العمل بالمال والار
البطام من الطبع والذخا ولا غير ذلك وبالمجمله
الى حد وقد مر من انه لا يثبت فقول ان اكثر السور
او مردها الى ان لا يثبت فقول ان اكثر السور
مع حلها في التبيين هالان لا يثبت في هذه السور
لا يجوز لنا الى كبر لا يثبت في السور بعد ان
وقد بقيت عدة مسائل منها ما هو من ثبوتها
فمنها سببها احد واحد في مشهور
وهنا مر بان الاول باسباب الحركه الكونيه
وكما ان اصول العلم ان الزمان هو
والخط هو المسطح على الزمان وهو لا يكون
الكائن من طول الزمان واسطه العلم الحوادث لا فاعلم
الاولى والجميع قائمه وتبين من ذلك ان الزمان
من طول الزمان في حركه من سبب بطه المماسه
العلم اعظم من قائم من عارن يصير مثل الزمان لا يثبت
يتحرك بصفاته الى ان الزمان او انه مستقيم الخط
اعظم من احد الحوادث انما هو قائم فقد صار المقدار
الصغير بالكم في الزمان الكونيه
له وهذا هو الحق في العلم لا يثبت في العلم
لا الى حد لا يثبت في العلم لا يثبت في العلم



ان الزاوية من الكيفيات المقتضية بالكميات وليس كالملاذات
 بل لكم بالذات على سطح المعروض للزاوية ولا شك ان الصغير
 في هذه الصورة لا يصير اعظم من الكبر الا بعد ان يساويه
 واما الزاوية العامة فكيفه خصوصه لا يوجد في هذه الحركة
 كما انه لا يوجد في الحركة من بعد الكيفيات الى غير الكيفيات
 مدد لان هذا الصغر في الحركة من المسبقة السوداء ولا
 الساس وفي الطعوم لا يوجد في الحركة من الحق في الملاذات
 المراد والمحصلة ان الطفرة انما يلزم لو كان المقدار الصغير
 من ارادة على المنة اما الكبر ان غير ان يساويه والمقدار هو
 السطح وهو لا يبريد على السطح الاعظم منه الاعداد ايضا
 واما الزاوية فليست خدما بالذات بل هي من الكيفيات
 العارضة للسطح ولا يلزم من جميع الكيفيات في الحركة الكسبة
اسمي اقول هي هذه الحاشية الاولى في تحقق حقيقة
 الزاوية في اصلها والثاني فيما ردد على جواب الدعا
 والثالث وما هو الجواب السليم الحاسم لمادة الشبهة
 فاعلم اولاً ان الزاوية قد اختلف فيها فذهب المهندسون
 انها السطح المنحذب المحدود بقطره من غير ان يتخذ خطا
 واحداً وذهب كثير من المتأخرين الى انها عبارة عن
 النسبة الاعدادية العارضة للسطح وقيل هي من مقوله
 الاصاولة اما من خطين من غير ان يتخذوا قسماً من
 مقوله الوضع لانها عبارة عن وضع خاص وحال معين للسطح

عسا عارضة الزاوية من الخطين وقيل انما هي
 عن امضاء السطح عند نقطة مشتركة بين خطين من
 لا يخفى عليك ان الاقوال الستة الاخيرة باطل لان الزاوية
 توصف بالساوي والزيادة والنقصان وبالنسبة
 الى ذلك ولا يخرج من النسبة من هذه الامور
 لا مورا ايضا في هذا الباب اولاً في الامور
 واجاب الطائفة السابقة انما يتم لو كان من هذه
 الامور لها بالذات وهو موقوف على ما لا يجوز ان يكون
 لانها عارضة لا كسب سائر فيه فينصف في
 كالمزيدة والزوجية والتثنية والتمتع والاسم
 الذي هو من الاول الى السطح في
 والزيادة ولا تنقسم الى كبر بل يزيد والذات ان
 انما ينقسم في كبر واسبق في السطح يجب ان ينقسم
 في الجواب اعلم ان الجواب السليم في الشبهة
 قد اختلفت في حيث انه قد ردد على جميع الجوانب
 الا فتكلاً من المثلث في مربع وغيره او قد يوضح ان حيث
 وقيل في وجهه من السطح من حيث يتخذ
 في المثلث ان كان في حد اتصاله به
 من السطح من حيث يتخذ في السطح الذي
 في ذلك ثالثاً انما هو موقوف على ما لا يخفى في
 فيكون موقوفاً على ما لا يخفى هو كذا الزاوية

وهي معبنة في حاسب الراس ولهذا سطر بعد ما لم يرد
والرأى في ذلك الحاشي وليس معبنة في حاشي الو
لا بالساهي ولا بعد من لا يطول ذلك الحاشي ^{عبار} هذا الا
اصلا ولهذا لا تقسم بالاولى لان التقسيم اما يكون باعتبار
الاجزاء ولم يعبر بالجزء في حاسب في شعبة الراوية
ثم لقول النسب في المقام ان يقال لا سائر ان هيها
شيئا محدودا احدها بالاداب والمحدود من المعدل بالاداب
والمعدن بالاداب هو الـ كـ من بالاداب وذلك الشيء
نكته ليس محط لان الخط لا يحاط بالخط ولا سائر ايضا
وان لذلك الشيء تعرض من حيث انه محاط بمحدود عند
هسته اخذتته والـ الهسه سائر في محلها فلهذا
توصفت بوصفها من الـ الكبر وعمرها فلهذا
تمت بقس ذلك المعروف من حيث هو كذلك راوية
وارتشتت سميت الكيفية اعانها وهي من
الطه الوله من حد هو كـ راوية فيكون الاول
كالربع والثا كالربع وعلى الاول يكون الراوية مساوية
وباقصه وراوية نفسها لادب هوها مقدار وعلى الثا
نصف تلك الصفات سبب الـ الـ بالاداب
سائر فيه ونظير الراوية الشكل فانه قد يطول على الشكل
المحدود في حـ الحجاب وقد يطول على الهسه الـ اصبه
له من حيث الحد من جميع الجهات كـ الهندس من

ادابا والسكل اراد ان السكل كذلك اذ اوالوا راوية اذ
لداري الهسه هذا واما البحث الدار ففان مساواة
المعدن الصغر للمعدن الكبر في هذه الصورة اي في صورة
القطر موقوفه على احاطه الخط من المستقيم من وحد من
حركه بعد احد الحواد لان ^{حركه} انه بعدد فانه
له فاعه وذلك لان لا مادا سبقنا حد صلي او مسطوي
الخطين على الخط الخامس والمعدن الى المعدن والاصابع
المستقيم على المخوق واصابع وقوع الخط المستقيم من احد
الحواد مع الصلي الاخر جارعا عن الراوية المسماة بالحد
د اذ لا في الدار والاشياء في المعدن مقدار لـ مساواة
الحركه كل وبالم لا يمكن الجواب عن هذا الاشكال
بعد ان اراد المعدن الصغرى لـ العبر لا يزيد على
الا بعد ان مساوية في حـ الحد مساواة قبل يكون
من بقوله الكـ او من عـ الكـ فاصل واما البحث
في الجواب الحق ففوا راوية وان كانت عاب عن
السطح الذي هو مقدار يصل لـ اختلف اجزاءه بالحقيقة
الا ان اعيان في حصة الراوية باعتبار الحس والاحداث
لا ان اعتبار احاطا خطين معوق لحصتها واعيان في
جميعها اعتبار الفضل وقد سائر الـ الحكم الصغرى
حب وال في حدود الاصول الراوية الـ الحـ الحد
من السطح الواقع من خطين واختلف الاحداث الحاصل

٥٩

لا يجرى وكذا لا يجرى كخط مستقيم على خط مستقيم
 آخر من جهة إلى جهة واحدة ووجهه من جهة إلى جهة
 يحصل بينهما ما رويته هي احد الحوادث فسميها رويته
 حادثة من جهة احد جانبي من طرفيها واحد
 على الاخر مع تناسلها على حاله وذلك لان تلك الحادثة
 حصل في الزمان دونه فمقطعت دفعه مساوية يكون هي
 الحادثة على احد الحوادث من غير ان يسميها رويته
 على السطح والآخر هو جهة الفرة ويصنع هذا اذا لوحظ
 كون الحركة حادثة من جهة القوة ومحوصة الفعل كما يتضح
 هذا القول ايضا لكون الحركة راسية مع وجودها وقوة
 ادعته صرافة القوة يعتمد وقتها في المسافة وطولها
 انما هو بعد محوطة الفعل بعينه وقوة دفعه مع
 راسية اسهل اقول فترى ان يكون اما اوله من المعطوف
 الذي يحكم به بديه العقل ان الحركة لا افعده في القطع
 دفعه مساوية لها ودور الزمان الطفرة في
 امر لا ينقسم فقطع المتحرك بلمحة الواقعة دفعه للمساوية
 لا يصور الابان فقطع بعضها منها لا ينقسم بعضها
 كذلك وانما قاسمها في الحركة كذا
 المسافة لا يجرى في وقت من وقتها لا يجرى
 كذا في الزمان لو وجد فعله الطر المصير كان
 من اعطى الالات فامل واما ما نفاذ في الطفرة

على ان المثلثين من قطع مساوية من قطع ما هي
 اصغر منها في الالات وكان من دفعه مسافة الخطر اويته
 لاحد الحوادث على ما شهد به صحيح النامل وهو باو على هذا
 يكون الحركة دفعية ايضا لست شري كيف تدفع هذا
 لك الشبهة بل الحق انه في رويته الحفارة واما ثانيا فانه
 لما اعمد بعد صرافة القوة وقوة في المساوية وقطعها
 انما هو اما ان يعتمد وقوة في كل من اجزاها مساوية
 وقوة حادثة من المسافة من وان مساوية احد الحوادث ايضا
 من ذلك المساوية كما يدل عليه فوا يكون هي لا شتله
 في احد الحوادث او لا يعتمد وقوة في كل من قبلين الطفرة
 لا يجرى في الفهم فالحق ان ما ذكره موضعها هو نشاء
 في اما ما بعد فان الحركة النوعية من جهة الحركة
 كما لا يخفى ان ما من الحركة ان لا يكون قد اعترف بوقوع
 القطع في باله في كذا هو حق واختاره كونه في
 النوع في المثلثين البشري باعتماد الحركة النوعية
 اما ان يقررها باعتبار الحركة المعطوية فلا يقال ذلك الحركة
 غير موجودة لاننا نقول قلة للناعل وجودها ولو سلم
 فيكون من جهة اختياره في
 في اتمام الشبهة كما لا يخفى على من اراد ان يسلو
 في اما ما مساوية لا يسميها دفعه في مسافة
 على السطح في الزمان او في السطح في الزمان

وليس في اجزاء المساحة من غير ان يكون في كل واحد
 واحد واحد من حدود حركته رابعة على طبعه حركته
 العار والرائد عليها من حدودها مما هو من حركته
 القدر الرابع عليها من حدودها مما هو من حركته
 الوارد في الطرفين اما لم يكن من سائر الحرك ان يكون
 تلك المساحة من حدوده بل من حدودها كما هو
 ليس فليس وان قيل على هذا لا يلزم الا يعرف في كذا
 وهو ما هو كما قالوا في ابطال مذهب الطام صلابا
 الظفر على بعد رعدة سائر اجزاء المساحة والفعل ان
 ان يقول لما اقتنع وطغ الاخر الغر المساهة في زمان
 ولا يكون . . . سائر الحرك فطرها من ان يكون
 في المساحة من حدودها من حدودها من حدودها
 . . . الحرك فطرها من ان يكون
 الطفرة بالاسم الى كل واحد من الحدود الغر المعطوفة
 . . . الحرك فطرها من ان يكون
 كسائر اجزاء المساحة . . . الحرك فطرها من ان يكون
 هذا المعنى . . . الحرك فطرها من ان يكون
 . . . الحرك فطرها من ان يكون
 . . . الحرك فطرها من ان يكون
 . . . الحرك فطرها من ان يكون

وليس في اجزاء المساحة من غير ان يكون في كل واحد
 واحد واحد من حدود حركته رابعة على طبعه حركته
 العار والرائد عليها من حدودها مما هو من حركته
 القدر الرابع عليها من حدودها مما هو من حركته
 الوارد في الطرفين اما لم يكن من سائر الحرك ان يكون
 تلك المساحة من حدوده بل من حدودها كما هو
 ليس فليس وان قيل على هذا لا يلزم الا يعرف في كذا
 وهو ما هو كما قالوا في ابطال مذهب الطام صلابا
 الظفر على بعد رعدة سائر اجزاء المساحة والفعل ان
 ان يقول لما اقتنع وطغ الاخر الغر المساهة في زمان
 ولا يكون . . . سائر الحرك فطرها من ان يكون
 في المساحة من حدودها من حدودها من حدودها
 . . . الحرك فطرها من ان يكون
 الطفرة بالاسم الى كل واحد من الحدود الغر المعطوفة
 . . . الحرك فطرها من ان يكون
 كسائر اجزاء المساحة . . . الحرك فطرها من ان يكون
 هذا المعنى . . . الحرك فطرها من ان يكون
 . . . الحرك فطرها من ان يكون
 . . . الحرك فطرها من ان يكون
 . . . الحرك فطرها من ان يكون



منه بطا الى اربعة للحق والحق وقوعه والحق وقوعه
فقل الدائم ان وقوعه في اقلها ووقوعه على وقوع
الخطا في المبدأ والمساواة في سنة ومن المعلوم في
توحيد بعد وقوعه في المبدأ 2 مكانها الا في اضافته
من احد العواد موقف وقوعه ولا يخص من هذا الا
المرام ان ليس له خطا من هو اقل الخفاء من محيط
المرام واحد الجوامع الامعاء والحق من ذلك لا يمكن
من توحيد من غير حركة في اقل الدائم وكذا
من غير من اخر هذه الراء ليس له الاضمار هو فيه
لا يمكن ان توحيد في مقامه في شخص من كنهه بصره احد
المرام
وتشعره لان من المبدأ في تمامه من احد الخ
المرام واحد الجوامع الامعاء والحق من ذلك لا يمكن
من توحيد من غير حركة في اقل الدائم وكذا
من غير من اخر هذه الراء ليس له الاضمار هو فيه
لا يمكن ان توحيد في مقامه في شخص من كنهه بصره احد
المرام

[illegible]

بالحقيقة بالفعل فلا يتصان بالانطواء وليس مائة
 الاحادسها بحسب نفس حقيقتها نعم وسها اتحاد
 بحسب الحدود المفروضة فانها متماثلة فيمكن ان
 بينهما بهذا الاعتبار انهما يان سطبق حداهما
 على حد الاخر في آن ثم بعد زمان في ان اخر سطبق حد
 اخر على حد اخر وهكذا الى آخر الحركة ولا شك ان الد
 اس من و يحكم من لا يزيد احد من على الاخر بل يقا
 هذه الحدود لبطلان الحركة فكما ان انطواء العظم على
 المسافة التي مائة ذراع حار انطواء الصعود عليها
 انصاف يتم دورتهما معا والمسافة المقطوعة في كل منهما
 مائة ذراع فلا انطواء للصغير على الكبير بهذا
 الاعتبار ايضا بل انطواء المساوي على المساوي فلا ظفر
 مدبر واجاب بعض الفضلاء يمنع استحالة انطواء الصغير
 على الكبير يدحا واما الحال انطواء قدام دقعه واسنك
 بان مثل هذا الانطواء يحصل في كل حركتين بالاع
 والطوء مع اتحاد زمانهما اذ كل من الحركتين متطوعة
 على زمانها المنطبق على الحركة الاخرى لا تخفى ما فيه وهذا
 آخر ما تيسر لنا من التحقيق في هذه المسئلة مع تشدت
 سأل و فرق باليسبب سفر خمر خويلد وبالانفق لنا
 الى دلم الملك كابل فانها وان كانت جنة لانها في ممر
 لنا ويوم نبروزهم وكان يوم عيد لهم فهو يوم قطير

عندنا وبالحمل حالها حالها لغيري وقع في بحر ارم
 ما حكي الشيخ من مشاهدته انه حضرها بدوي في مائة
 ارجل يهشتا وجر داد وقد تسلط بها اكثر من مائة
 يرتعد ويتزمل ويستغيث من البرد واهل البلد
 شاردون من الحر لان مزاج العربي البحت مزاج اسرار والفس
 البخاريون مزاجا باردا فيكون ذلك المزاج باردا بالقياس
 الى الاعرابي جارا بالقياس الى البخاري بحسب مزاجي
 في طاهر بشرية انشهي ولا يخفى ان الان ليدان مثلا
 لما نشأت عليه حتى لا يفعل منه كثيرا فامثل ذلك
 في حال ابدان الترك فانهم لا يفعلون عن برد بلادهم
 اصعلا لاسد نارا ولا الخيشة يفعلون عن حر بلادهم
 اصعلا لاسد نارا ولو وقع احدهما ودار الاخر لوقع في
 بلاد عظيم واما فعل الاسد نارا وهذا من احد
 سياتي به الاله الحمد والآخر الصلوة
 واسد لا على نبيه وباطنا وعلى الله واصحابه
 لاهل ومطهر وكا في سنة خمس وخمسة عشر
 لالون والمائة من محمدين صلى الله عليه وسلم
 بتسليما كثيرا كثيرا



كتيبة شيخ بن محمد شيرازي قاضي

